الفصل الثاني

القدوم الثاني للديمقراطية

كانت الديمقراطية ما تزال وهي تلج القرن الثامن عشر كلمة منبوذة. وما كان لأحد أن يبني على هذه الكلمة مواقفه السياسية سوى أشد المنشقين عناداً وأكثرهم لا مبالاة، أمثال جون تولند أو البيرتو ريكاديتي دي باسيرانو[1]، ولو سراً أو بين محازبين من أصحاب الرأي ذاته. وكان كل من اختار هذا الدرب جعل نفسه مغترباً خارج حدود الحياة السياسية، وعلى أطراف الحياة الفكرية التي يعيشها كل معاصريه. ومع ذلك، حدث خلال قرن من الزمن، ما قلب الأمور على نحو حاسم. ولنا أن نحدد بقدر من الثقة أين ظهر هذا التحول أول ما ظهر. لكن الأصعب منه تقدير ما أدى إلى حدوث هذا التحول.

لقد أعاد الديمقراطية إلى الحياة السياسية أزمتان سياسيتان ضخمتان وقعتا في أواخر القرن الثامن عشر، على جانبي شمال الأطلسي. وقد نشبت الأزمة الأولى في منتصف ستينيات القرن الثامن عشر في مجموعة من المستعمرات البريطانية في أمريكا الشمالية التي لم يقيض لها أن تقع تحت الحكم الفرنسي؛ ثم وقعت الثانية بعد عقدين من الزمن في المدن الفرنسية ذاتها. والحق أنه ما من أمرين يمكن أن يكونا على هذا القدر من الاختلاف الذي يسم الحالتين. فقد شكلت المستعمرات الثلاث عشرة البريطانية التي شاءت الثورة مجتمعاً مرناً وبيئة اقتصادية دينامية

كأي مجتمع من هذا القبيل في العالم، يتسم بالانفتاح على مشهد طبيعي شاسع واسع وما زال مجهولاً إلى حد بعيد (وإن لم يكن بأي حال خال من السكان)[2]. وكانت فرنسا النظام القديم (كما صارت تعرف سريعاً بهذا الوصف) أكثر دولة متمدنة زهواً واعتداداً بنفسها في القارة الأوروبية، كما كانت تخوض صراعاً مع إنكلترة استمر قرناً من الزمن على السيادة العالمية، وكان الحكم فيها ذروة الملكية المطلقة، وهو الإرث الضخم الذي خلفه الملك الشمس، لويس الرابع عشر؛ لكن حكام فرنسا المتغطرسين وجدوا أنفسهم في وجه تحد متزايد باطراد من مجتمع ملحاح متزايد الشكوك بنوايا هؤلاء الحكام السياسية وأبداً أقل قبولاً باستبعادهم من ممارسة الخيار السياسي. وقد ألقت فرنسا بوزنها العسكري والدبلوماسي، في حرب الاستقلال الأمريكية، لصالح المستعمرات الثائرة. ولمدة من الزمن كانت هاتان الساحتان متداخلتين، تاركة عند انتهاء حرب الاستقلال شعباً جديداً يبرز، وعلامة عالية للنصر العسكري والبحري الذي أحرزته فرنسا، إنما مع إضافة ـ عبء جديد يضاف إلى ديون فرنسا حيث بنية الدولة وتنظيمها ليسا مهيئين لاحتمال النهوض بتلك الديون. وبعد ست سنوات من انتهاء الحرب وجدت فرنسا نفسها هي أيضاً في ثورة وكفاح داخلي شديد حتى أنه حين انتهى قدم للعالم مفهوماً سياسياً جديداً وفريداً من حيث آثاره العاصفة ـ أي فكرة الثورة الحديثة ذاتها ـ التي اكتسحت القارة الأوروبية وما وراءها دونما مقاومة.

إذاً هما أزمتان اختلفتا من حيث أسبابهما وإيقاعهما ونتائجهما؛ لكن كلاً منهما وسمت تاريخ الديمقراطية منذ ذلك الحين على نحو لا سبيل إلى محوه. حقاً إنّ عبارة الديمقراطية ذاتها لم تضطلع بأي دور في ابتداء

أزمة المستعمرات الأمريكية الشمالية، ولا كان لها دور إيجابي في تحديد البنى السياسية التي أتت بها إلى خاتمتها المتينة الراسخة. ولكن كانت الكلمة ترد في لغة زعماء أمريكا السياسيين أثناء نضالهم الكبير وبدت على الدوام وبشكل بارز كاسم مألوف لنموذج سلبي مستمد من تجربة أثينا، وحصيلة على الناس تفادي بلوغها بأي ثمن. ولم يقيض لهذا المنظور أن يتغير بحدة إلا حين وضِع الدستور الجديد الذي اتخذته أمريكا لنفسها ومضت الأمة الجديدة على دربها. وحين سارت أمريكا على هذا الدرب، وجدت أن نهج حكومة إنكلترة الممثلة للقوى الاجتماعية والسياسية المألوف، وخاصة في انتخاب هيئة أساسية من المشرعين (في أمريكا الشمالية، وهم عادة منتخبون في إطار من الحرية أوسع من الدوائر البرلمانية الانكليزية) بحاجة إلى إعادة تعميد كما في لغة العالم القديم. ولما حصل ذلك أخذ الأمريكيون يرون أنفسهم في مرآة ماضيهم الاستيطاني الطويل، فوجدوا أنهم كانوا لعهد طويل ديمقراطيين وهم لا يدرون. والتعبير الكلاسيكي لتلك الصورة لم يصدر عن مؤلف أمريكي وإنما عن أرستقراطي فرنسي شاب، هو أليكسيس دو توكفيل، بعد نصف قرن من نيل أمريكا الاستقلال، شارحاً ليس لأبناء وطنه ومعاصريه الأوروبيين وحسب بل وللأمريكيين أنفسهم أيضاً، متملقاً أكثر من أي شخص آخر من قبله أو من بعده[3]. وكان مفتاح تجربة أمريكا، كما رآها توكفيل، أنها ستغدو أيضاً في الوقت المناسب مصدر قوة نموذجية لكل مجتمع إنساني آخر على وجه الكرة الأرضية، مثابرة على طرق الحياة وأشكال الوعي الذي يتحقق بحضور الديمقراطية ذاتها. وفي كتاب توكفيل «الديمقراطية في أمريكا»[4] نجد لأول مرة الإقرار بأن الديمقراطية السبيل إلى تميز التجربة السياسية

الحديثة وأن على كل من أمِل بفهم طابع تلك التجربة أن يركز على ما تعنيه تلك الديمقراطية ويستوعب تلك الدلالة.

كانت ثورة أمريكا استجابة مصحوبة بالقلق لخطر محسوس يتهدد الحريات التي لطالما تمتع الناس بها، تلك الحريات عينها التي صارت تشكل مع مرور الزمن الدليل على ماضيها الديمقراطي[5]. فما أن تم الدفاع عن هذه الحريات وانتصرت، أو تم الفوز بها بقوة السلاح، حتى بدا النظام الدستوري الذي بناه الأمريكيون ليوفر لهم المستقبل الآمن تدبيراً واضح الرؤية فريداً في بابه لمقتضيات الحرية السياسية وتنفيذ هذه العملية العامة الفذة في تداول الآراء. والحق أنه ليس هناك من أمر مثله صادفناه من قبل، وما من واقعة لاحقة في الدستور قد ضارعت تماماً حصافة التشخيص الذي أفصح عنه زعماء السياسة في الأمة الجديدة، ودون ذلك طول المدى الغريب الذي كان من نصيب العلاجات التي استقروا عليها. وكان وليم ايورت جلادستون رئيس وزراء الملكة فيكتوريا العظيم والذي يثير الحنق قد وصف نتاج جهودهم بأنه «أروع عمل خرج به عقل الإنسان وغايته في وقت معين»[6]. وكان هذا تقويماً سخياً، في أعقاب أشرس حرب أهلية، والدليل المروع على حدود التشخيص والعلاج. ولكنه يكاد لا يفي برسم صورة تعبر عن مستويات الجهد وأطياف المشاركين، أو الاضطراب والتشوش والعداء في عملية صنع القرار التي جعلت ذلك ممكناً.

كانت المسودة الأولية للدستور قد وُضعت في مؤتمر سري عقد في المدة ما بين مايو/أيار وسبتمبر/أيلول من العام 1787، في مدينة فيلادلفيا، وفي عملية معقدة من المناورة والمساومة[7]. وتم الإعلان عن المسودة التي توصل إليها المؤتمرون أولًا في 17 سبتمبر/أيلول من 1787، ثم أُحِيلَ مشروع الدستور إلى مؤتمرات الولايات الاثنتي عشرة لنيل موافقتها أو

تنقيحها لاحقاً. وظل مشروع الدستور موضوع مناقشات علنية طوال الشهور العشرة الآتية من ولاية إلى ولاية. فلما كان شهر يوليو/تموز كانت الولايات جميعها قد اختارت الموافقة على مشروع الدستور، سوى ولايتي كارولينا الشمالية ورود آيلند. ثم أُضيفَ إلى مشروع الدستور عنصران أساسيان، أثناء جلسة افتتاح الكونغرس الأول، برعايته، في ما بين مارس/آذار وسبتمبر/أيلول من العام 1789، والثورة في فرنسا يومئذٍ تشتد وتتصاعد. وقد أعيد مشروع قانون الحقوق، وكان يتألف من التعديلات العشرة الأولى التي أُدخلت على الدستور، وصاغها جيمس ماديسون بناء على عشرات التوصيات الواردة من مؤتمرات الولايات، فجرى إحالتها إلى الولايات من جديد للمصادقة عليها؛ ومشروع تشريع قضائي يقضي بإنشاء نظام قضائي فيدرالي، وكان أن أقره مجلس الشيوخ[8].

كانت المرحلة الأشد حدة في هذه العملية قد أتت في أعقاب نشر الطبعة الأولى من الدستور. ولم يكن المؤتمر ليقتصر يومئذٍ على المندوبين الألف وخمسمائة وحسب، الذين جاؤوا إلى الولاية للمصادقة على ما اتفق عليه المؤتمرون وعملوا في نص المسودة كلها تثبيتاً للمواد وتعديلاً لها، سوى مجلد واحد احتوى على المناقشات الخاصة والعامة والكلمات التي أُلقيت من المنبر وما احتوت عليه الصحف والمراسلات الخاصة التي بلغت الأمة كلها[9]. ومن خلال الجلبة هذه من التقويم والنقاش يبرز الآن نص معين واحد بقوة السلطة الفذ. وقد ظهر هذا النص يومذاك كسلسلة من المقالات في صحيفة مجهولة وكان كتابها ثلاث شخصيات سياسية بارزة، وهم جيمس ماديسون والكساندر هاملتون وجون جاي. وقد كتبت هذه المقالات على عجل ونشرت على مدى الأسابيع الآتية، وكانت تكاد تفتقر التنسيق بين كتّابها الثلاثة، الذين كانت آراؤهم تختلف عن بعضها

بعضاً بشكل كبير، وإذ بها تؤثر أشد التأثير وبشكل فعال في النقاش الذي دار عند التصديق على مسودة الدستور. وكانت الدعوى التي خرجت بها المقالات التي صدرت تحت عنوان الاتحادي The Federalist تقوم على إبراز حسنات نظام الحكم الجديد، في حين أنها عجزت عن إقناع العديد من الجمهور المباشر[10] الذي توجهت إليه، وسرعان ما أصبحت منذ ذلك الحين القاعدة التي تكاد لا تناقش للأساس الذي قامت عليه الجمهورية الأمريكية. ذلك أن تلك المقالات قد توجهت إلى موضوع الحاجة إلى قيام حكومة مركزية قوية وكذلك لسلامة أمنها، بحيث يمكن لها أن تأتي بالعوائد المالية وتتولى السيطرة على القوات البحرية والقوات المسلحة والتوقيع على المعاهدات مع الدول الأجنبية، شأنها في ذلك شأن أي حكومة أخرى، وأن تنهض بهذه المهمات على نحو لا يشكل تهديداً للحريات الشخصية التي استعادها الأمريكيون وهم يواجهون أفدح خطر من أسيادهم المستعمرين قبل حين.

كانت الدعوى إلى الثورة الأمريكية بالغة البساطة، وفحواها أن: القوة غير المقيدة المتروكة دونما ضبط خطر قاتل يتهدد الحرية الشخصية، كما كانت الحكومة الإمبراطورية البريطانية تتحرك عن قصد وتدبير وبشيء من الحيوية لإزاحة كل قيد يحد من سلطانها. وكان أكثر من نصف مقالات «الاتحادي» من وضع الكسندر هاملتون[11]، وهو أحد أكثر زعماء أمريكا حنكة في الاقتصاد ولا نظير له في التنبه إلى الأخطار التجارية والإستراتيجية كما للفرص مما هو محقق أن تواجهه في القرون القادمة. أما الدراسات التي أضفت على «الاتحادي» مصداقية سلطته الفريدة فلم تكن من وضع هاملتون. والحق أن مؤلفها كان جيمس ماديسون الابن البكر لمزارع فيرجيني وكان خجولاً كما هو مجتهداً وقليل العناية بنفسه،

وكان في السادسة والثلاثين من العمر حين افتتح المؤتمر الدستوري في فيلاديليفيا. وقد اضطلع ماديسون في مايو/أيار 1789[12] بدور نشط في كفاح أمريكا ضد بريطانية والسياسة المتشابكة التي خاضت الأمة الجديدة غمارها على مدى إحدى عشرة سنة. وحمل إلى المؤتمر الاتحادي مجموعة من الاقتراحات المعمقة حول كيف يمكن للكونفدرالية الأمريكية ذات المجلس الواحد أن يعاد بناؤها على نحو يضم ثلاثة فروع للحكومة، ومجلس تشريعي من فرعين محددة مسؤولياته ومنتخب من قواعد مختلفة من التمثيل[13]. وكان ماديسون أول الواصلين إلى فيلادلفيا من خارج الولاية[14]، وأحد المندوبين القلائل في اليوم الأول والمؤتمر على وشك بدء جلساته، فاغتنم ماديسون، وزملاؤه أعضاء وفد فيرجينية، فرصة الاستراحة القسرية ليخط مسودة مشروع الحكومة الذي يتألف من خمس عشرة نقطة. وحولها دار لاحقاً معظم النقاش. وجرياً على ما هو معهود به أخذ ماديسون على عاتقه تدوين محاضر الجلسات والمناقشات التي دارت في ذلك المؤتمر كاملة[15]. منذ لحظة افتتاحه، وما زال المؤرخون ممتنين أبداً لهذه المأثرة. ذلك أن غرضه من هذا كان توفير أسباب استيعاب مشروع بالغ التعقيد وبعيد الأثر وشديد الخطورة. إلا أن مشروع الحكومة لم يكن من عمل ماديسون وحده؛ وآية ذلك أن مشروع الدستور الذي انبثق عن مداولات المؤتمرين كان يتناقض في عدة نقاط مع معتقداته الراسخة. لكنه برصانته ودأبه ونهجه الرائع والعميق الذي ينأى عن التكلف أتى بأكثر مما فعل أي شخص آخر بإكسابه شكله الأخير.

وكان الهدف المحوري من تلك الصيغة التي وضعها وصانها بوضوح يقتدى به في أشهر أوراق الاتحادي The Federalist papers، وهي التي تحمل الرقم 10، وترجع صدى الحجج التي تضمنتها رسالة يعود تاريخها

إلى شهر مضى وكانت موجهة إلى مواطنه الفرجيني وصديقه الحميم توماس جيفرسن، واضع وثيقة إعلان الاستقلال. وتصف وثيقة الفيدرالي العاشرة العلاج للعنف العصبوي، الضعف الرئيس في الحكومات الشعبية[16]، ومصدر اضطراب الأحوال والظلم والتشوش «مما يفسد مجالسهم الشعبية، بـ «الأمراض القاتلة التي في ظلها تلاشت الحكومات الشعبية في كل مكان» ولا يمكن استبعاد الموضوعات الأثيرة والمثمرة التي يطرحها خصوم حزب الحرية إلا بالقضاء على الحرية ذاتها. ذلك أن أسبابها الكامنة «مزروعة في طبيعة الإنسان»، وفي تنوع قدراته، وتنوع أشكال الملكية والتقسيمات اللاحقة في المجتمع إلى مصالح وأحزاب مختلفة. والحق أن مصادر الانتماء الفئوي على أنواع لا حصر لها؛ ولكن أشدها قوة وثباتاً «التفاوت وعدم المساواة في الملكية»[17] فمنذ القديم والذين يملكون والذين لا يملكون يشكلون «مصالح واضحة المعالم في المجتمع» (كانت الستارة الخلفية التي استند إليها هذا الإدراك في العام 1787. موضوع ما إذا كان ينبغي إيفاء الديون الضخمة أو رفض الاعتراف بالديون التي تعود دائماً إلى دائنين أفراد، وهي قضية صادفتها كل ولاية أمريكية في سياق الفوز باستقلالها). فكيف يمكن الموازنة بين تلك المصالح المتناقضة هذا التناقض الحاد كما يقضي العدل؟

كان ماديسون واثقاً أشد الثقة من أنه لا يمكن استئصال أسباب قيام العصب وكل ما يمكن أن يأمل به السيطرة على آثارها[18]. ذلك أنه يمكن لعصبة من الأقلية أن تثير اضطرابات لا تنتهي؛ أما في حال وجود حكومة جمهورية فلن تتاح لها أي فرصة لتفرض نفسها عن طريق القانون. إلا أنه حيثما تشكل عصبة ما أغلبية فإن الحكومات الشعبية توفر لها كل فرصة للتضحية بحقوق الأقليات والصالح العام في سبيل أهوائها

ومصالحها[19]. وقد تجسد التحدي الكبير الذي يواجه الحكومة الشعبية في تأمين الصالح العام والحقوق الخاصة أمام خطر قيام أغلبية عصبوية وذلك دون التضحية في الوقت ذاته بروح الحكومة الشعبية وشكلها، وقد شدد ماديسون على «الديمقراطية المحضة»

لا يستطيع المجتمع الذي يتألف من عدد صغير من المواطنين الذين اجتمعوا وتولوا إدارة الحكم بأنفسهم، أن يقدم علاجاً لضلال عصبوي. وقد تخالج الأغلبية في الجماعة عاطفة أو مصلحة مشتركة تقريباً في الحالات كافة؛ وينجم عن شكل الحكومة ذاتها تواصل وانسجام؛ وليس هناك من أمر يحد من الإغراءات للتضحية بالحزب الأضعف أو أي فرد بغيض[20].

ولذلك وجدنا هكذا ديمقراطيات دائماً على قدر كبير من اضطراب الحال والخصام، وقد برهنت كذلك على الدوام أنها لا تتوافق والأمن الشخصي أو حقوق الملكية، وكانت حياتها على العموم قصيرة، نظراً لأنها كانت تلقى موتاً عنيفاً. وقد افترض مناصرو الديمقراطية النظريون بناء على ذلك، وهذا سخف من وجهة نظر ماديسون ومناف للعقل، أن من شأن تحويل البشر إلى حال من المساواة السياسية التامة يجعلهم متساوين تماماً من حيث الملكية وموحدين ومنسجمين في الآراء والعواطف.

ولقد عرض ماديسون عوضاً عن ذلك المشروع المحفوف بالمخاطر والقائم على الاستواء والتوحيدية، أنموذجاً مختلفاً يعد بعلاج لأمراض الديمقراطية: «جمهورية أعني بها حكومة تأخذ بخطة لتمثيل كافة الأطراف.» والجمهورية في مفهوم ماديسون تختلف عن الديمقراطية المحضة في عدة وجوه. «إن نقطتي الاختلاف الأعظم بين الحكومتين

الديمقراطية والجمهورية هما، أولاً إناطة الحكم، في الجمهورية، بعدد ضئيل من المواطنين. ثانياً يمكن زيادة حجم الحكم كلما ازداد عدد المواطنين ومجال البلد». ولقد شمل اتحاد الولايات الأمريكية منطقة مترامية الأطراف وضم عدداً ضخماً من المواطنين. وهذا الأمر يتطلب خطة للحكم يمكن أن تشمل العنصرين كلاهما على نحو لا يمكن للحكم الديمقراطي العناية بهما. فكانت الحكومة مضطرة للخيار، بالآتي، بين عدد صغير نسبياً من الممثلين للنيابة عن عدد كبير من المواطنين؛ وقد ذهب ماديسون متفائلاً إلى أن هذه النزعة الانتقائية عينها تكفل ارتفاع نوعية الممثلين الذين جرى انتخابهم على هكذا نحو. إن ترامي أراضي البلاد وحجم سكانها كفيلان بإيجاد تنوع أوسع من المألوف من الأحزاب والمصالح، والإقلال من المجازفة بوجود أكثريات قائمة على التحالف عازمة على انتهاك حقوق مواطنين آخرين. وضرورة العمل سياسياً على مسرح أوسع كثيراً، حتى ولو نشأت هكذا تحالفات، لكفيلة بعرقلة تنسيق سياسات خفية ومحض شائنة. والأقل ترجيحاً أنه يمكن للتعصب الديني، أو للهوس بالسعي إلى تكديس الأموال، أو إلغاء الديون، أو اقتسام الممتلكات، أو أي مشروع آخر غير لائق أو كان ينطوي على السوء، أن يتغلغل في بنية الاتحاد بأكملها مما يمكن أن يصيب ولاية معينة بالعدوى، كما أن من الأرجح إصابة إقليم معين أو منطقة من إصابة ولاية بكاملها[21].

إذاً، فإن مدى الاتحاد وبنيته يمكنهما بل إنهما كفيلان أن يوفرا «علاجاً جمهورياً» للأمراض التي تكثر إصابة الحكومة الجمهورية بها[22].

وبعد مضي ثلاثة أشهر ونصف عاد ماديسون إلى هذا الرأي، في المقال 63 في أوراق الاتحادي، ليعرض جانباً منه، سوى أنه أعاد التأكيد

على العنصر المحوري فيه. فمبدأ التمثيل يشكل منعطف الجمهورية الأمريكية[23]. وقد كانت هناك عناصر تمثيلية حتى في أشد الديمقراطيات الإغريقية صفاء، في انتخاب مسؤولين إلى المناصب العامة يمسكون بسلطة تنفيذية[24]. والفارق الحق بين هذه الجماعات والحكومة الأمريكية يتجلى في «الاستبعاد التام للشعب في قدرتهم الجمعية من كل جانب منها،[25] وليس الاستبعاد الكلي للممثلين الشعبيين من عملية إدارة المدينة. وما كان بالمستطاع للحكم التمثيلي أن يفلح في هذه المجتمعات الصغيرة وشديدة التآلف. أما على أساس إذا كان هذا الحكم قائماً في رقعة بحجم الإتحاد الأمريكي فإن الدليل على الحاجة إلى هذا كفيل بتوفير دعم سياسي كاف ليعمل بالهدوء اللازم ولعهد طويل يتيح له أن يجعل مزاياه الحقيقية شديدة الوضوح للعيان.

بالرغم من أننا نستخدم اليوم عبارة الديمقراطية على نحو مختلف كل الاختلاف عما كانت عليه الحال في القديم، فإن شدة إلحاح ماديسون على استبعاد الشعب من حيث موقعهم الجمعي من أن يكون لهم أي نصيب في الحكومة الأمريكية ينزل علينا بما يشبه الصدمة. ذلك أنها كانت لماديسون ذاته، على كل حال، أوضح شاهد على اختلاف الدولة الجديدة عن دولة المدينة في اليونان القديمة، وكان يومئذٍ يجاهد في الدفاع عنها والبرهان على ذلك أنها لا تشبه تلك المدن فهي ليست ديمقراطية على الإطلاق. فالشعب في مفرداته، كما في مفردات أفلاطون أو أرسطو، مبعد ممنوع تماماً من حيث الأهلية الجمعية من حكم مجتمعه. ولا يمكن تصورهم أن يحكموا هذا المجتمع مباشرة بأنفسهم. فما يسيطر على هذا المجتمع في النهاية إرادة أغلبية المواطنين. أما السيطرة المباشرة على هذا

المجتمع فممكنة في مكان آخر مختلف تماماً. ومهما يكن وصف الدولة الأمريكية الجديدة سوى ذلك فإن وصفها بالديمقراطية لا يمكن أن يكون الوصف المناسب لها.

تختلف الحكومة التمثيلية بشكل حاسم عن الديمقراطية لكنها لا تختلف عنها من حيث الهيكل الأساسي للسلطة التي تستند إليها، بل من حيث الآليات المؤسساتية التي وجهت مسارها وساعدت في صمودها على مدى الزمن. وقد اعتمد ذلك كله من حيث تأثيره ليس على الدقة القانونية وحدها وهي التي عرفت بها (عوائق ورقية في وجه روح السلطة العدوانية)[26]، وإنما كذلك بشكل حاسم أكثر بالعلاقات العملية القائمة بينها والطاقات السياسية التي يمكن لها أن تستعين بها. ذلك أنّ خطر الطغيان قد يكون مصدره أساساً السلطة التنفيذية، وفي الدولة الديمقراطية «حيث يمارس حشد من الناس كل بشخصه وظائف التشريع، وهم عرضه بسبب عدم أهليتهم للتداول المنتظم فيما بينهم واتخاذ الإجراءات المشددة تجاه المكائد الطموحة لكبار الإداريين. أما في أمريكا فقد صدر الخطر الرئيس من السلطة التشريعية، كما عبر عنها جيفرسون في «ملاحظات حول ولاية فيرجينية قبل ثلاث سنوات من الطغيان الانتخابي[27].

وفيما أخذ الأمريكيون يتحركون باتجاه الثورة في 1774، وصفهم جون جاي، وهو أرستقراطي من نيويورك، ومؤلف مشارك في وضع مقالات الاتحادي ثم أصبح فيما بعد، أمين الدولة، بمبالغة مفهومة، بأنهم «أول شعب اصطفتهم السماء فأتاحت لهم فرصة التداول واختيار صيغ الحكم الذي ينشدون العيش في ظله»[28]. في هذه المرحلة بدت الفرصة أخاذة، والمجازفات المرتبطة بها (وفي ذلك تناقض صريح والمجازفات التي كانت

تواجه البريطانيين) غير ذات بال نسبياً. وإذا كانت عبارة الديمقراطية لا توحي بأمر محدد فإنها لم تكن تنطوي إلا على بعض الخطر أو لا خطر ماثل فيها. بل إن رجل سياسة محنكاً وشكاكاً مثل جون آدمز رأى أن «الطغيان الديمقراطي قول متناقض»[29]. والشاهد على ذلك أن دساتير الدولة الجديدة أعادت رسم حدود الدوائر الانتخابية بحيث تجعلها أشد مساواة وأصرت على إجراء انتخابات سنوية ووسَّعت من الاقتراع، وفرضت شروطاً على الناخبين وممثليهم على حد سواء في ما يخص مناطق الإقامة، ومنحت أهالي المناطق سلطة توجيه ممثليهم[30]. فكان أن دعموا بذلك تناقضاً أساسياً وزادوا من حدة هذا التناقض بين التجربتين الأمريكية والبريطانية في التمثيل السياسي، من التشديد الذي يتسم به العالم القديم على الاستمرارية التاريخية وسلطان وحدة المجتمع والطابع الرمزي والواقعي للصلات بين الممثلين ومن يمثلون، وقد تمت التضحية بها من أجل الإلحاح على الواقعية والاختيار والقبول والمشاركة التي تتكامل باستمرار وبمزيد من المساواة[31].

كانت عملية التداول والاختيار ما تزال على مسارها، بعيد المؤتمر الدستوري، ولم يكن هناك من الدعاة العلنيين من ينحو إلى الإقلال من اعتماد أساس المشاركة أو المساواة في مقاربة العملية هذه. أما ما صار أشد بروزاً فهو خشية الفشل في بلوغ نتيجة ثابتة يعتد بها، والمساهمة ذات الشأن التي يمكن للديمقراطية بل والمؤكد أنها ستقدمها بما يزيد من تفاقم هذه الأخطار.

وقد كان الأمريكيون يتمتعون في هذه المرحلة بأربعة خيارات. فيمكن أن يختاروا التبرؤ من العناصر الأكثر ميلاً إلى الديمقراطية في دولتهم الجديدة،

والمركز البارز الاستثنائي الذي منحته للذكور الأحرار للمشاركة الشعبية على نطاق واسع في ظروف تقارب المساواة السياسية في وضع القرارات العامة واتخاذها. أما في القارة الأوروبية فما يزال ثمة، حتى بعد قرن من الزمن، منافحون بارزون (بل وأقوياء، أحياناً) عن هذه الاستجابة؛ وما بين الحربين العالميتين سعت الحكومات الفاشية في أوروبة، وكذلك في اليابان، إلى الأخذ ببعض جوانبها، مع ما تبع ذلك من عواقب مدمرة في الداخل والخارج أيضاً. لكن في أمريكا ليس ثمة دعاة علنيين بعد ما هرب الموالون إلى كندا أو عبر الأطلسي. ولعلهم كانوا يختارون أيضاً بدلاً من ذلك، كما لاحظ ماديسون، الدفع بمبدأ المساواة السياسية (وكان ما يزال مقصوراً على الذكور، وما زال يسير جنباً إلى جنب وشيء من الاعتذار لقطاع واسع جداً من السكان الرقيق) بقوة إلى المقدمة بحيث تتعارض وتتجاوز دعاوى الملكية والدين الملغى وإعادة توزيع ملكيات الأراضي الواسعة وإعادة تكوين مجتمع ما بحيث يحقق المساواة. ويبدو أنه لم يكن هناك أيضاً بين الأمريكيين دعاة إلى بديل عن هذا أشد تطرفاً ولا يقل عنه قابلية للتدمير.

وقد يكون الأكثر واقعية أنهم فشلوا بسرعة في الاختيار على الإطلاق، وأعرضوا عن القيام بتقوية السلطة المركزية في الدولة الجديدة التي قامت في أمريكا خشية أن يؤدي الأمر إلى إعادة بناء البنية الغريبة وذات القابلية الطغيانية دائماً والتي أفلتوا لتوهم من براثنها ودفعوا لقاء ذلك ثمناً باهظاً. وكان هذا في المحصلة النتيجة العملية المباشرة لانتصار أعداء الاتحاديين وهو قبول سلبي بصيغ الحكم القائمة، نظراً لأن هذه كانت قد ظهرت تحت مقالات الاتحاد الكونفدرالي دونما بنية فعالة بعيدة المدى بين حكومات كل ولاية بمفردها.

إن الخيار الذي جنحوا إليه، كان في خطوطه العريضة ذلك الخيار الذي ألح عليهم ماديسون وشركائه في وضع تلك المقالات الأخذ به، قد تجسد في الدستور الجديد، نظراً لأنه صمد في محنة المصادقة والتعديل، ثم التنفيذ أثناء رئاسة واشنطن الأولى، وقد منح هذا الخيار الأمريكيين، ومع الزمن العالم الشيء الكثير. بيد أنه فشل في التوفيق بين نظام من الحرية السياسية (على الأقل للرجال)» والانتشار الواسع لملكية الرقيق، وكانت هذه تسوية تأثيرها محدود حتى بعد ثلاثة أرباع القرن من هزات الحرب الأهلية. بل ليس هناك حتى اليوم إلا القليل من الاتفاق على مدى المصالحة التي تمتد منذ ذلك الحين، أو أي أمل باكتمالها في أي وقت آت. ولكن المؤكد أن الخيار الذي اتخذ في العام 1787 قد عجز بشكل واضح عن انتزاع نزعة المساواة من المخيلة السياسية الأمريكية المثابرة. ولكنه أضفى على تلك النزعة سيماء مختلفة، جعلتها أقل حيوية إلى حد كبير، وعنصراً ملحاً أو بارزاً في إطار المخيلة الأمريكية أكثر مما هي عليه في معظم المجتمعات الأخرى على الكرة الأرضية على مدى القرنين الآتيين. فقد أكسبت الجمهورية الجديدة فعالية فائقة، ولزمن طويل، كما نعلم الآن، وبذلك حولت الولايات المتحدة وجعلت منها أكثر مجتمع ناجز سياسياً والأفضل تماسكاً والأشد ثقة بالنفس على وجه الأرض. كذلك افتتحت الجمهورية الجديدة، مع الوقت والحبور العظيم المتوقع من وزير خزانتها الكسندر هاملتون، الطريق لتصبح أقوى دولة في تاريخ البشرية على الإطلاق.

حين التفت ماديسون إلى الوراء وأخذ يتطلع إلى يوم وضع الدستور، وهو في شيخوخته[32]، مستعيداً «الشؤون المضطربة في الداخل وانعدام

الاحترام المطلق في الخارج «مما كان يحيط بولادة هذا الدستور، ظل يرى أنه حق للمرء أن يفخر بهكذا «دستور أتى بنظام يبعث على السعادة من صميم هذا القدر العظيم من الفوضى التي تبعث على الكآبة والكدر». وما كان لحكم إنساني أن يستبعد المجازفة بإساءة استخدام السلطة. إلا أن جمهورية أمريكا الديمقراطية، بناء على شاهد من ثلث قرن، قد قلصت من تلك المجازفات إلى أدنى حد[33]. وهذه الدولة الجديدة لم يقيض لها أن تبلغ هذا بالأخذ بدعاوى الديمقراطية دونما تحفظ؛ وماديسون ذاته لا يبدي إلا أقل إشارة من الحماس تجاه هذه الكلمة في أواخر حياته. ولكنه أقر فعلاً بمبلغ العمق الذي بلغته هجمات التصور الجديد للديمقراطية الآن، ومدى عقم مقاومتها صراحة وعلانية. ولكن مع أوائل العشرينيات من القرن التاسع عشر كانت شروط الملكية الواجب توافرها عند اقتراع الممثلين، والتي بدت بسيطة بشكل واضح وقت انعقاد المؤتمر، قد غدت متنافية مع ظروف الزمان وعقيمة[34]. وما كان من شأن رجل ذي نزعة محافظة عنيد مثل المستشار جيمس كنت الذي ينتسب إلى نيويورك أن يتلكأ في المطالبة صراحة بالاضطلاع بدور رئيس في «ترويض العبقرية الشيطانية للديمقراطية»[35]. ولكن الأمر لم يكن لماديسون عند هذه النقطة حيث تهدد الأكثرية التي لا تملك الأقلية ذات الملكية، وهذا لم يكن خطراً يمكن معالجته على الوجه الأفضل باستبعاد الأكثرية من التصويت. إذ إنّ استبعاد أكثرية ما من التصويت إنما يعني «خرق مبدأ حيوي من مبادئ الحكم الحر، ألا وهو أنّه حق لأولئك الذين يخضعون للقوانين أن يكون لهم صوت في صنعها»[36]. كذلك أرسى القانون أساساً للحكم كان من المؤكد أنه سوف يقضي في الممارسة العملية على أي حكومة حرة:

«ولسوف يزج بالقوة العددية والمادية في صراع دائم ضد سلطة الجمهور، ما لم يغلب وجود جيش عامل، فيكون مهلكاً للأطراف كافة»[37]. وبدلاً من ذلك وضع ماديسون آماله على القيود الداخلية التي نص عليها الدستور الذي بذل كل جهد لإنشائه، فكان موئله التأثير الإصلاحي الذي يرافق التعليم. وكانت النتيجة التي خلص إليها في رجحانها تنطوي على الكثير مما تشترك فيه والحكم الذي أتى به المهندس المرموق بنجامين لتروب قبل خمسة عشر عاماً، وجاء في رسالة إلى صديق جيفرسون الايطالي فيليب ماتزاي: «بعد تبني الدستور الاتحادي، كان تعميم حق الانتخاب في الولايات كافة بحيث يشمل الغالبية من المواطنين البيض الراشدين بمثابة زرع بذرة ما لبثت أن أخذت تنمو تدريجياً وتنشر ديمقراطية فعلية وعملية ومساواة سياسية حتى عمت الاتحاد كله»[38]. ولا ريب بأن النتائج كانت مثيرة للإعجاب: «أعظم قدر من السعادة ربما لم يقيض لأي أمة أن تنعم بها على الإطلاق». ولكن ذلك كانت له تكاليفه: «إن المجلس التشريعي في ولايتنا لا يضم شخصاً واحداً ذا مواهب رفيعة. والحقيقة أن المواهب الرفيعة في الواقع تثير الريبة». ولهذا التآكل الذي يصيب التوقير والتميز الاجتماعي «مزايا متينة وعامة»؛ وقد كتب مشيراً بصراحة إلى صاحبه ذي الذوق الرفيع أما «لذي العقل المثقف، ورجل الأدب، وعاشق الفنون فإن ذلك يرسم صورة أبعد ما تكون عن الصورة المحببة»[39]. وكان هنري جيمس على استعداد لتلقي هكذا إلهام.

كان السبب في عرض هذه الصورة المنفرة تلك السياسات الديمقراطية التي غدت تكراراً مألوفاً، أي نهجاً كاملاً في الحياة السياسية، بما يعني ذلك من منطق خاص وثقافة متفشية خاصة بها. وحينما تصبح الديمقراطية

هكذا إجراءً مألوفاً، روتيناً، قد تظل عندئذٍ مهددة بالصراع المرير بين الشمال والجنوب حول موضوع العبودية، أو ربما تغدو مهددة بأعماق الأزمة الاقتصادية الكبرى التي نشبت بعد حوالي سبعين عاماً من ذلك الحين، ضغوط مزلزلة تنصب على أسس النظام الاجتماعي أو الاقتصاد الذي يغذيه هذا النظام أما في صميم السياسة ذاتها، فقد غدت الديمقراطية تهيمن على المشهد. والحق أنها لم تصادف عندئذٍ منافسين أحياء وقلما كانت تواجه الكثير من الضغط لتتأمل في طبيعتها، ناهيك عن الدفاع عن نفسها أمام تحدٍ حقيقي لصعودها. فعند الأمريكيين أصبحت الديمقراطية، من الآن فصاعداً، تملأ أفق السياسة؛ وبات كل من يشاء رفضها يحكم على نفسه علناً بالعقم سياسياً. وفي أمريكا انتصرت معركة الديمقراطية، كما فهمها الأمريكيون، بصورة حاسمة غيابياً، وإن كان الفوز بالكثير من مادتها قد تم في وقت أبكر وبكثير من الجهد تحت أسماء مختلفة.

كانت العبارة قد دارت في أوروبة، في أواخر القرن الثامن عشر، وعلى ألسنة الفعاليات السياسية فيما يجاهدون في سبيل قلب الأوضاع في إحدى الدول ويسعون إلى شرح الأسس التي كانوا يقيمون عليها استراتيجياتهم وفهم الآثار التي تلي تحقيق أهدافهم. وفي هذا الشكل أعلنت الديمقراطية ظهورها الأولي بصورة متقطعة وعلى الهوامش إلى حد بعيد، في الثورة الوطنية التي بعثت الحيوية في الحياة السياسية في الجمهورية الهولندية في ثمانينيات القرن الثامن عشر. ففي البداية كانت الثورة مشتتة من حيث الأهداف ويشوب استراتيجياتها قدر ليس بالقليل من الاضطراب[40]. إلا أن عدداً من قادة هذه الثورة مضوا يتحررون في فترات مختلفة فيما بين الأعوام 1785 ـ 1787 من المماحكات الفارغة

التي كانت تدور بين أوليغارشية المدينة الأثرياء وآل أورانج التي تعود إلى أصول اتحاد الأراضي المنخفضة، وبدؤوا في إرساء إصلاح سياسي جديد بوعي قائم على المساواة والمثابرة.

كان المفتاح المؤسساتي لأشد جوانب التحدي راديكالية يكمن في الجماعات المدنية الشعبية المسلحة (الميليشيات) في المقاطعات الهولندية، المعروفة باسم فيالق الأحرار[41] التي كانت تلتقي في اجتماعات دورية بدءاً من ديسمبر/كانون الأول 1787 فصاعداً، وعادة في مدينة اوترخت[42]. وقد لاحظ أحد زعماء الحركة الوطنية الذي كان بعيداً عن فكرة المساواة وهو البارون يوان ديرك فان ديركابلين توت دن بول أن «الحرية والشعب الأعزل نقيضان لا يلتقيان؛[43] وفي ديسمبر/كانون أول 1784 وجدنا الحركة الوطنية تنتضي السلاح. وفي ذروة الحركة قام موفد فيالق ديلفت الحرة يعلن بصوت مدوٍ:

لم يعد يستتر المواطن، أيها الرفاق، في الظلال. بل صار بوسعه أن يعلن عن وجوده دونما خوف أو خشية في ضوء فجرنا الذي بدأ يبزغ بلا خوف أو وجل. أن شمس حريته وسعادته تشع بقوة أعظم وتزداد إشعاعاً من ساعة إلى أخرى، وبوسعنا أن نؤكد لكم بناء على أقوى الأسباب أنكم سوف لن تجدوا طغاة يتحكمون بالشعب على هذه الأرض قبل أن تبلغ هذه الشمس كبد السماء. فلسوف تطمس الحرية المسلحة اسم كل واحد[44] [من هؤلاء الطغاة].

ولقد انقسمت مقاطعات جمهورية هولندا أشد الانقسام ما بين حزبين، الوطني والأورانج. ولما صار العام 1787 اقتضى قمع الحركة الوطنية تدخل

الجيش البروسي، الذي وُجِّه لإنقاذ الأميرة فيلهلمينا، أميرة أورانج، وهي من أسرة الهوهنزولين وقد حملها الطيش والرعونة على السفر إلى لاهاي لرفع علم الأورانج هناك وكان من سوء طالعها أن تقع أسيرة على الطريق وفي قبضة فيلق تحرير الجودا، ولقيت من الذين قاموا بأسرها معاملة فظة قاسية[45]. وفي سبتمبر/أيلول 1787 تمكنت القوات البروسية بقيادة دوق برونسفيك من إعادة ستاد هولدر في لاهاي؛ وفي 10 أكتوبر/تشرين أول استسلمت له آخر قلعة مقاومة وطنية، وهي مدينة أمستردام.

لم تعِّرف الحركة الوطنية نفسها بأنها حركة تدعو إلى الديمقراطية. فقد كان هدفها، بقدر ما لها من هدف واضح مشترك، إقامة نظام برلماني دستوري في المقاطعات الهولندية التي تمثل سكانها على العموم، وتحريرها من سيطرة سلالة الأورانج القمعية في جوهرها، أو أوليغارشية ثرية مدينية معتدية وفي الوقت ذاته عازمة على مصادرة سلطات الشعب.

حينما حاولت قيادة فيلق الأحرار وضع شكل من تمثيل الأمة الهولندية أقل عسفاً وأكثر ملاءمة، وجدت نفسها في مناسبتين اثنتين على الأقل تتبنى موقفاً من الطبيعي جداً وصفه بالديمقراطي. وفي مؤتمر فيالق الأحرار الثالث الذي عُقد في يونيو/حزيران 1785 في اوترخت وضعت القيادة قانون الرابطة[46] وتعهدت بأن يقوم محازبوها بالدفاع عن دستور جمهوري حقيقي حتى آخر نقطة دم، واستعادة حقوق المواطنين والكفاح في سبيل قيام «حكومة الشعب بالتمثيل». وبعد أسابيع قليلة طرح مؤتمر فيلق الأحرار في مقاطعة هولندا بياناً كان أكثر ثورية من سابقه، عرف باسم مسودة ليدن. وقد ورد في مقدمة هذا البيان بشكل جريء أن «مواطني دولة ما، وجمهورية قائمة، قبل أي اعتبار آخر، على الحرية

التي تمنحها لكل واحد منهم، رأساً رأساً. الحرية حق مشروع، لازم لكل أهالي اتحاد الأراضي المنخفضة. وما من قوة على الأرض، ناهيكم عن كل سلطة مستمدة حقاً من الشعب... تستطيع أن تعترض أو تعيق التمتع بهذه الحرية». وقد أكدت بنود هذا البيان سيادة الشعب ومسؤولية الممثلين المنتخبين أمام ناخبيهم، وحق حرية التعبير باعتبارها الأساس لدستور حر، وقبول كافة المواطنين بين صفوف قوات الميليشيا دونما تفرقة أو تعصب طائفي (وهذه القوات تمثل الضمانة القوية لاستمرار حريتهم). وشكلت هذه جميعها التعبير الجامع المانع عن أفكار السيادة للجمهورية الشعبية»[47].

وسرعان ما وجدت الحركة الوطنية نفسها، في أعقاب قمعها عسكرياً، في خضم العاصفة السياسية والعسكرية الدولية التي أطلقتها الثورة الفرنسية الكبرى. وحين تلاشت في لجة الفوضى هذه، طرحت الجمهورية الباتافية التي قامت ما بين 1795 - 1805 كل أثر للاستقلال الوطني ثم أخذت تظهر أنها مجرد دمية للدولة الفرنسية مع التحولات السريعة التي تتعرض لها هذه الأخيرة. والتي بلغت القمة بالإمبراطور نابليون الذي كان جلفاً بما يكفي ليصف البلاد المنخفضة بالطمي الذي أتت به «الأنهار الكبرى في إمبراطوريتي»[48]. لكن الهولنديين أنفسهم ظلوا على اهتمام أكبر بخلافاتهم الداخلية. ووجدوا أنفسهم أشد انجذاباً باطراد، فيما هم يسعون إلى تحديد وجوه الاختلاف، إلى مفردات مستمدة من باريس. وكان أن حظيت كلمتا الديمقراطية والديمقراطي في سياق هذه الجهود ببروز استثنائي في البرامج والانتماءات السياسية الهولندية. ولما كان العام 1795 أخذت أمستردام تزهو بصحيفة كبرى باسم الديمقراطي وناد سياسي

يهدف إلى الفوز بنظام ديمقراطي. ولما حل العام 1797 كانت حكومة المديرين الفرنسية تطمئن معتمدها في هولندا إلى أن رغبة الهولنديين اعتماد «دستور حر وديمقراطي». وفي يناير/كانون الثاني من العام الآتي، وقع ثلث أعضاء مجلس النواب الهولندي عريضة يطالبون فيها بـ «دستور تمثيلي ديمقراطي»؛ وفي الشهر الآتي تفاخرت لجنة من المجلس ذاته برعونة للمعتمد الفرنسي بالقول إن الهولنديين «قادرون على الانتقال إلى مستوى من الديمقراطية أعلى مما يقدر عليه الفرنسيون»[49] . وإذ بلغت الأمور هذا الحد كان الأرستقراطيون قد سلموا وسط المسرح منذ عهد طويل. لكن في هولندا، كما في فرنسا ذاتها، فإن الأرستقراطيين كانوا أول من عمل على تعريف التجمع السياسي، بل وقبل أن يقوم الديمقراطيون به بوقت طويل. وآية ذلك أن جيسبيرت كاريل فان هوجندورب، وكان مناصراً قديماً لأسرة الأورانج، قام في العام 1786 بوصف بلاده باللغة الفرنسية لمحدثه بأنها منكوبة بفئة متآمرة، ويقول فيها الناس أنها «منقسمة بين أرستقراطيين وديمقراطيين»[50]. والمؤكد أن هوجندورب ذاته كان أرستقراطياً قلباً وقالباً بالمعنى الهولندي للكلمة حتى قبل أن يصبح في العام 1787 كبير قضاة روتردام. وكان الرجل يرتاد الأوساط الراقية؛ وابنه من وفر للأميرة فيلهلمينا القيام بمغامرتها الجنونية[51]. وكان هوجندورب رجل مؤامرات أيضاً، واستمر ناشطاً في تآمره لصالح قضية آل أورانج يوم استعادتهم العرش بعد ربع قرن من الزمن[52]. ولكن في العام 1786 تغير منظوره إلى مشاجرات العصب الهولندية التي ظلت تطمح إلى أن تكون خارجية وموضوعية وكوزموبوليتية وعلى قدر من المهارة والحنكة: وبذل غاية الجهد في ممارسة التقدير السياسي. لكن

المشاجرات في حد ذاتها لم تكن فعلاً سياسياً؛ ولا كانت تُعرض على أنها خصومات محلية أو هولندية على نحو مميز.

إن المشهد الأول الذي بدت فيه عبارة ديمقراطي على أنها عماد الولاء السياسي في تاريخ أوروبة (أو العالم) الحديث بشكل لا يقبل الاعتراض لم يكن في إحدى البلدان كالقارة الأوروبية الأكثر تقدماً في الاقتصاد أو المجتمع (مثل هولندا أو فرنسا أو بريطانية)، وإنما في ما هو الآن بلجيكا وكانت تسمى يومئذٍ الأراضي المنخفضة النمساوية وتخضع لإمبراطور النمسا، وتشكل مقاطعاتها، النصف الجنوبي من البلدان المنخفضة التي عملت إسبانية على هزيمتها بعد ثورة الأراضي المنخفضة في القرن السادس عشر، وبنتيجة ذلك الغزو، وبتضاد شديد والمقاطعات التي انفصلت، ظلت كاثوليكية ثابتة، وجرى استثناؤها من التجارة الدولية وذلك بإغلاق نهر شيلدت دون وصول القوارب إلى الموانئ البحرية الذي يعزز شروط الاستقلال الهولندي. وفي الداخل هيمنت الكنيسة على الحياة السياسية والاقتصادية بدرجة تدعو للعجب (وخانقة بقدر ما)، بما يجعلها «متحفاً واقعياً للحريات العامة التي عُرفت في القرون الوسطى)[53]. وقد وجدها اللاجئون من المنتخبين للحركة الوطنية الهولندية الذين هربوا عبر حدودها في العام 1787، حين تولى دوق برونسفيك إعادة فرض النظام. «متخلفة تأخذ بالخرافات ومنكوبة بالقساوسة وبملكية متسلطة»[54].

ولقد جاءت يقظة بلجيكا من سباتها السياسي في معظمها من الخارج، واستجابة لمبادرات إصلاحية نشطة من الإمبراطور جوزيف الثاني، الذي كان مثال الطاغية المستنير. وقد هيأ نفسه أولاً بما عرف عنه من نشاط وحيوية ودقة وعدم عناية باللباقة واللياقة لإصلاح قانون العقوبات بمنع

التعذيب وعقلنة نشاطات الكنيسة (فقام بحل عدد من الأديرة ونظم الحج ووضع المواقيت للاحتفالات الشعبية)، متحدياً احتكارات النقابات والبنود التي تحكم استخدام كبار الحرفيين للعمال، وسمح لغير الكاثوليك باحتلال المناصب العامة[55]. واستمر في هذه السياسة فقام في العام 1787 بإعادة تنظيم الجهازين الإداري والقانوني للمناطق بشكل كامل أفضل من ذي قبل. وقد نظر القوم في منطقة بلجيكا إلى تلك الإجراءات على أنها هجوم على النظام القديم، ونفروا منها لهذا السبب. وسمعت مر الشكوى من نبلاء آلوست Alost، وهم أرستقراطيون لا يحرجهم أمر أمام رجل عادي، وعبروا عن رأيهم بقّوة: «حقنا في إصدار الأحكام ملك لنا، يا سيدنا الإمبراطور. وإننا لا نملك هذا على سبيل المنة، وإنما تلقيناه من آبائنا واشتريناه بالدم والذهب. وإذاً ينبغي ألا ينتزع منا رغماً عنا[56]. ولقد اعترض المحامون في بروكسل، بتعال أقل من أولئك الأرستقراطيين إنما لا يقلون عنهم تجانساً من حيث الرأي، وقالوا إنّهم دفعوا مبالغ يعتد بها للحصول على المناصب التي يحتلونها، وبذلوا الجهود للحصول على المعارف اللازمة للنهوض بمسؤولياتهم، وملؤهم ثقة بأن يتحقق لهم ما يتوقعون من إعالة زوجاتهم وأطفالهم من عائدات الدعاوى[57]. وكانت حقوقهم في العمل والعيش تقوم على أساس تاريخي من الحريات في المقاطعة، وهي وثيقة الاستهلال السعيد Joyeuse Entree، التي أصدرها دوق برابان قبل أربعة قرون من الزمن في عام 1355.

وفي أواخر العام 1788 رفضت ضيعتا برابان وإنو دفع الضرائب إلى الإمبراطور، وكان رد جوزيف الثاني رفض الاعتراف بذلك، بعد ما يزيد عن أربعة قرون على إعلان الاستهلال السعيد[58] وكان زعيما الثورة

الرئيسان فان ديرنوت وفونك محاميان في بروكسل. وكان فان دير نوت ثرياً وينتمي في الأقل إلى الأرستقراطية، أما فونك فهو ابن مزارع فقير. وقد هاجم فان ديرنوت النمساويين في كراس تحريضي، لكنه هرب سريعاً إلى الخارج وانهمك في بذل جهود عقيمة لحمل آل أورانج على التدخل وإعادة توحيد الأراضي المنخفضة. وقد استخلص فونك العبرة من القمع القوي الذي مارسه برونسفيك ضد الوطنيين، فعمد عوضاً عن ذلك، وجماعة من أصدقاء بروكسل إلى تنظيم جمعية سرية باسم (في سبيل الهيكل والعائلة)، وتدبير سفر جماعات من الشبان المتطوعين للتدرب على حمل السلاح في الخارج، وربط هؤلاء بشبكة سرية من المتعاطفين في بلجيكا ذاتها. وقد اجتذب فونك أتباعاً كثيرين من مختلف أطياف المجتمع البلجيكي، من رجال الدين في أغنى الأديرة إلى أعظم النبلاء العلمانيين.

في 18 يونيو/حزيران 1789 رد جوزيف بحل أملاك برابان وإلغاء الاستهلال السعيد وفيما كانت ثورة فرنسا ذاتها تمضي في ذلك الحين على قدم وساق، شرع مجلس شرائح الأمة (الاكليروس والنبلاء والشعب) Estate General بالالتقاء في قصر فرساي[59]. وكان ممثلو الشريحة الثالثة قد أعلنوا أنفسهم قبل يوم واحد وحسب جمعية وطنية[60]. وفي شهر أغسطس / آب اندلعت ثورة في أبرشية أمير لييج[61]، واجتاح الشبيبة الفونكية (نسبة إلى فونك) الحدود لإعداد أنفسهم لخوض الكفاح المسلح. ولكن الأمر لم يكن يتطلب في الواقع إلا القليل من الكفاح، لأن السلطات النمساوية أخذت تتخلى عن الأقاليم الواحد إثر الآخر، دونما قتال. وأخذت شبكة الجمعيات الثورية المدنية التي أسسها فونك بإعادة تنظيم المناطق المستقلة على نهج القرون الوسطى في حكومة وطنية واحدة ذات سيادة.

وعُرف حلفاء فونك في هذه المهمة بالتسمية التي أطلقها أعداؤهم وهي الفونكيون، أما فيما بينهم فكانوا يدعون أنفسهم بالديمقراطيين»[62] ولم يقتصر هؤلاء الأعداء على أتباع فان ديرنوت الأوائل بل كذلك، ولا عجب، رعاة الكنيسة الكبرى، بعد أن انضم إليهم كبير آباء تونجرلو وصار عضواً بارزاً بين صفوفهم[63]. «وكان الآباء يمثلون كجماعة رجال الكنيسة المدنيين والاعتياديين، بل حقاً الريف كله أيضاً، لكونهم أكبر ملاّك الأراضي؛ وأخيراً كان العرف دائماً على هذا النحو وينبغي أن يظل كذلك، نظراً لأنه دستوري والدستور لا يمكن أن يتغير»[64].

لقد كان ذلك قتالاً غير متكافئ. حيث وجد الفونكيون أنفسهم مهددين بثورة فرنسا، وخاصة بعد مارس/آذار من عام 1795 حين تم اعتقال العديد من أتباعهم، ووجد الباقي أنفسهم مضطرين مع العديد من أتباعهم للفرار إلى منفى في فرنسا ذاتها. كما وجدوا أنه يتم تصويرهم، وليست هذه الصورة خطأ كلها، على أنهم مخلب القط لإمبراطور النمسا الجديد ليوبولد الثاني، الذي كانت خططه الإصلاحية تفتقر إلى التعاطف مع المشاريع الجوفاء وامتيازات برابان التي كانت تعطى حسب ما تمليه النزوات، وإن كانت في أسلوبها أقل قسوة من تلك الإصلاحات التي بدأها جوزيف الثاني. والحق أنه لم يكن أي من هذين التنظيمين مدعاة لطمأنينة القوى الأجنبية المناصرة لهذا التجمع أو ذاك؛ على أن الجماعتين إن ائتلفتا، مهما كان تنافرهما، كانا يزيدان عما يلزم لتوحيد أكثرية واسعة من البلجيك ضد الديمقراطيين. وفي يونيو حزيران 1790، وفي عملية تدريب على الانتفاضة الدموية المناهضة للثورة التي وقعت وقمعت في فانديه بعد ثلاثة أعوام[65]، أخذ القساوسة في أبرشيات ناحية

برابان يستحثون رعاياهم وهم بالآلاف على الثورة وزحفوا بما يحمل معنى التهديد، أسبوعاً بعد أسبوع إلى وسط بروكسل حاملين أعلامهم الدينية وملوحين بترسانة مخيفة من أسلحة أهالي الأرياف[66]. ولم يكن ليخطر لفونك ببال، وهو الذي خرج من هكذا أبرشية أن الحكمة تقضي بالأخذ ببرنامج شعبي للإصلاح الديمقراطي في بلجيكا كدولة. لأن أتباعه لم يروا أنفسهم كديمقراطيين لكونهم اختاروا منذ البداية الأخذ بصورة أكثر وضوحاً وتطرفاً من الإصلاح الوطني الذي اعتمدته فرنسا. وذلك لأن العدو المباشر الذي يواجهونه كان مجموعة من الامتيازات الأرستقراطية أكثر فظاظة وتعسفاً مما كان في أيام الشريحتين الأوليين في فرنسا، ولأن هذا العدو كان مدعوماً بتأييد شعبي أوسع كثيراً مما كان بوسع أمثالهم في فرنسا أن يفيدوا منه. ففي بلجيكا، كما في الجزائر بعد ما يزيد قليلاً عن مائتي سنة[67]، ما كان لخاتمة ديمقراطية اختارها أغلبية السكان البالغين أن تعني قطعاً قيام جمهورية علمانية وديمقراطية راسخة. وإن بلاداً حقيقية يرجح بها أن تسقط عند التصويت أي ديمقراطية كهذه دونما تردد. وما كان لأي امرئ أن يفكر بآثار الحركة الفونكية ونهايتها إلا أن يستنتج منها أنه مقدر للديمقراطية أن تجتاح العالم.

إننا بحاجة بالتأكيد لكي نرى الأسباب التي جعلت الديمقراطية تواجه ذلك المستقبل الذي انتهت إليه أن نتذكر المصير الذي صارت إليه في أمريكا الشمالية على مدى القرن الآتي، وصعود اقتصاد أمريكا المهيب تحت رعايتها. ولكن إذا تجاوزنا الأمريكيتين وجدنا أثر هذه التجارب على السياسة في البلدان الأخرى ما يزال حتى الحرب العالمية الأولى متواضعاً جداً، ولم تأخذ مكانتها الحقة إلا بعد الحرب العالمية الثانية. أما قبل ذلك

فإن تشتت الديمقراطية عبر العالم لم يقدم الشاهد الذي يعتد به للدلالة على قوة المثل الأمريكي. وإذا كان لذلك المثال من فضيلة فهي شهادته على أحد أمرين. فقد يكون ذلك دليلاً على القوة الكامنة في الديمقراطية ذاتها باعتبارها فكرة (وذلك مدعاة للاستغراب في عبارة سياسية لما تبدأ حتى حياتها كتصور لما هو مرغوب سياسياً، ولطالما كان يحتفظ بها لتقوم بعملية تصنيف ما هو بجلاء أمر غير مرغوب سياسياً). والأرجح، لكنه ما يزال يثير الحيرة، أنها ربما تكون شاهداً على قوة مثال تاريخي أشد إلحاحاً والتباساً، أعني الثورة المذهلة التي عصفت بفرنسا.

فما حدث في فرنسا في السنوات القلائل بين الأعوام 1788 و1794 قد غيرَّ من بنية الإمكانات السياسية التي كانت تحيط بالمجتمعات السياسية عبر العالم بحيث قلب أحوالها تقريباً. وقد كان ذلك الانقلاب، لأسباب ما زلنا لا نفهمها إلا بشكل بالغ الغموض، جذرياً ونهائياً. وآية ذلك أن ذلك الحدث خلّف وراءه حتى بعد أن انتهى بانقلاب روبسبيير في ثيرميدور 1794 أو صعود نابليون في بروميير 1798، أو في سهول واترلو، قريباً جداً من بروكسل، في العام حيث كان سقوط نابليون الأخير، قد خلف وراءه مفهوماً مختلفاً لمعنى السياسة، رؤية جديدة لما يمكن للمجتمعات أن تقوم به لتنظيم أحوالها سياسياً أو ما يجب أن تأخذ به في التنظيم، وحملت مفهوماً متطوراً لمدى الخطر الذي يمكن أن تطرحه حياتهم السياسية أمام أي مجتمع وكل ما في متناولهم. وفي إطار هذا المفهوم الجديد فرضت الديمقراطية نفسها، ببطء إنما بشكل عنيد، على المجتمعات الواحد تلو الآخر وشقت طريقها، مرة أخرى، بفضل بروزها في خطب كبار زعماء الثورة، أو بفضل أسماء جرى التوسل بها لفرز التجمعات أو الكتل أو المؤسسات السياسية. وكان لهذه الأسماء ــ اليعاقبة

والجيروندیین، والجبل واليسار ـ جميعها تاريخ مرموق. ولقد ألقت بعض هذا التجمعات، في لحظات معينة، ظلاً ثقيلاً على أصقاع بعيدة من العالم. ولكن ما من واحدة من هذه المجموعات عملت على التنافس، ولو في لحظة من اللحظات، على القيام بدور عالمي لنيل شرعية سياسية؛ على الإطلاق؛ ولا كان هناك تجمع طرح معياراً يعادله ثباتاً للسلطة السياسية التي يأخذ بها الناس، فقد كان تراث الثورة الديمقراطي، إلى حد بعيد، نتاج الصراعات السياسية المحتدمة والمروعة في كثير من الأحيان. ولكنها لم تكن تعكس صدى لرموزها العامة[68]، ولا للغة التي كانت تدور فيها تلك الصراعات علناً. والحق أن موضوع الديمقراطية لم يكن يطرح صراحة، إلا في لحظات معدودات، لتعيين ما تنطوي عليه من قضايا ذات شأن، وإذا طُرحت هذه الأمور ما كان ذلك ليتم إلا وسط الصراع العاصف ذاته. وما كانت الديمقراطية لتبدأ في البروز باعتبارها موضوعاً محورياً، إلا تدريجياً بعد استعادة الأحداث الماضية والتأمل فيها والتوسل بأشد النظريات الموضوعية والتحليلية التي سعى الأوروبيون من خلالها على مدى قرون إلى الإحاطة بمعنى السياسة وما يجعلها تفعل فعلها لتسبر دلالة الثورة حقاً، وأن تقوم الديمقراطية بذلك بفضل قواها واسمها في حد ذاته.

وحين بلغت الأمور هذه النقطة رجعت الديمقراطية فاتصلت بإحدى أشد الرؤى إثارة للاهتمام في المأزق السياسي الذي واجهته فرنسا في ذلك القرن Considerations sur le gouvernement ancient Present de la France[69]. وكانت تلك الدراسات Considerations من تأليف أرستقراطي مرموق، هو رينيه لوي دوفوييه دوبولي، مركيز دو آرجنسون وكان دوأرجنسون يتحدر من سلسلة طويلة من المسؤولين الملكيين، وكان

والده رئيس شرطة باريس[70]، وقد تولى هو ذاته عدداً من المناصب الرفيعة، أبرزها وزير الخارجية. لكن الرجل كان فظاً جاف الطباع وشديد الاستقلال بالرأي مما يجعله لا يصلح لأن يكون من حاشية الملك؛ فقد كان الرجل خائناً للسلك في الكثير من ولاءاته كما في القدر الكبير من مخيلته الاجتماعية. وكانت دراساته Considerations قد صدرت أول مرة في العام 1764 غفلاً من اسم الكاتب وفي طبعة تعتريها أخطاء كثيرة[71]. وتضمنت خطة للإصلاح السياسي في فرنسا، وسبق لدارجنسون أن طرحها قبل زمن في العام 1737، وظل يأمل أن يقنع الملك بأن يتولى منصب الوزير الأول. وقد تركت هذه الدراسات في شكل المخطوطة الذي كانت عليه، ثم في المطبوعة تالياً، كما قال ابنه متباهياً في مقدمة الطبعة الثانية الموسعة التي صدرت بعد عشرين عاماً تأثيرها على الأعمال السياسية الفرنسية من منتصف القرن فصاعداً: مثل أعمال الفيزيوقراط وكيزني وميرابو ومونتسكيو وتورغو وروسو ومابلي[72].

كانت خطة دارجنسون تعبيراً صارخاً عن الرأي الملكي، النظرة إلى الحكومة الفرنسية والاقتصاد والمجتمع والتي ترى في الإصلاح الملكي المستنير أفضل أمل في إعادة بناء فرنسا وعقلنتها دولة ومجتمعاً. وخدمة مصالح شعبها على الإجمال[73]. لكنه لم يتناول مهمة الإصلاح، كما أوضح عنوان المخطوطة[74]، بأن قصر نفسه على إصلاح الإدارة الملكية وحسب، وإنما بأن طرح على نفسه السؤال: «كم من الديمقراطية يمكن السماح بإدخالها إلى حكومة ملكية». ولكن ما كان يمكن لمثل هذا السؤال أن يجري ليكسب شعبية رخيصة في قصر فرساي. وبعد عقود من الزمن، وحين اصطدمت حكومة الملك والأوساط الدستورية الرئيسة، البرلمانات،

راح دارجنسون يعمل تعديلاً في بعض النقاط ويخفف من حدة مسعاه لعزل الأرستقراطية من المواقع الإستراتيجية التي أتاحت لهم المجال لإعاقة السلطة الملكية[75]. ولكن ما جعله يبرز في حياته السياسية إنما كان شدة اعتقاده بضرورة العمل بالإجراءات والمؤسسات الديمقراطية في نهج الحكم في فرنسا. وبرأيه أن ما جعل هذه الإجراءات أمراً لا يستغنى عنه لم يكن صعوبة فرض الصالح العام من خلال بنية سلطة ملكية محضة، أو أي افتراق محتمل بين مصالح الملك الفرنسي ومصالح شعبه، بقدر ما كان السبب صعوبة تعيين طبيعة الصالح العام في المقام الأول. ولهذه المهمة الأخيرة كانت تتمتع المؤسسات والإجراءات الديمقراطية بمزايا فريدة. وقد عرض دارجنسون هذه النقطة بوضوح ملحوظ في مساهمته (الفاشلة كذلك) لنيل جائزة أكاديمية ديجون عام 1754 التي منحتها لجان جاك روسو عن أطروحته أصل التفاوت بين البشر.

إن الطبيعة سامية ولا تفرض علينا إلا قوانين يسهل العمل بها. ولكن عليكم الإصغاء إلى الطبيعة وإتباعها وهي لا تُسمع صوتها إلا بين مواطنين متساوين وأصدقاء أنداد. وفي هذه الظروف غالباً ما تلين المصالح المتناقضة وتتوافق في ما بينها، وتسَّوى المصاعب بما هو مشهود، ويتم اكتشاف الصالح العام. ومن المساواة وحدها، إذاً، تصدر إلينا القوانين الصالحة، وإذاً فعبر مجلس من رجال متساوين في ما بينهم ما يكفل وضع القوانين موضع التطبيق[76].

في خطة الإدارة الجديدة التي اقترح دارجنسون العمل بها في فرنسا[77] قُصد بالصالح العام، وهو القانون الأعلى، أن يكون مرشداً لملكية حسنة التنظيم، بمساعدة من ديمقراطية أُحسن استيعابها ولا تُنال بأي حال

من السلطة الملكية[78]. ولم يدع هذا إلا بعض المجال (ولا حاجة لها على الإطلاق) لسلطة وسيطة بين الملك والشعب[79]، وقد ذهب دارجنسون إلى أن الأمر المزعج الوحيد في السلطة الديمقراطية أنها شديدة الانقسام بما يجعل من الصعب الانصياع لها. ولذلك كان لا بد من ضبطها وتوجيهها من شخصية واحدة تفرض نفسها على كل بنية الدولة إنما لا مصلحة لها سوى الصالح العام. ذلكم هو دور السلطة الملكية.

كان الدور الذي اضطلعت به الديمقراطية تنوير الملك الذي لم يكن لديه من مصلحة خاصة، كما زعم الملكيون الفرنسيون ودافعوا عن زعمهم هذا، سوى مصلحة شعبه ولا دافع لديه لخيانتهم[80]، لكنه لا يستطيع تعيين مصالحهم بسرعة فائقة. ولذلك كان كل ملك بحاجة لمعونة من رعاياه في تعيين ما هي المصالح المشتركة حقاً فيما بينهم، بذات القدر من الإلحاح الذي يحتاج فيه الشعب بدوره لمعرفة تقديرات بعضهم بعضاً لتمييز مصالح مخصصة بعينها من الصالح العام. والحق أن الملك لا يحتاج هذا العون في أي مجال قدر حاجته إليه في تقويم مستوى الضريبة وتوزيعها، وهو موضوع مثار اختلاف مثل حساب تكاليف نزاع عسكري وبحري عالمي مفروض، حيث ارتفعت الديون المترتبة على الحكومة مع تصاعد الصراع[81]. ووفق خطة دارجنسون لا محيص من أن الإداريين الذين يتولون تعيين معدلات الضريبة في كل منطقة من فرنسا يجب أن يتم اختيارهم من ذلك الحين فصاعداً من بين من يسكنون المنطقة ويملكون عقاراً فيها، بأغلبية الأصوات وبالاقتراع السري[82]. كذلك على هؤلاء أن يخضعوا سنوياً للتجديد أو الاستبدال من مجالس إقليمية منتخبة. وإن اختيار المدراء ديمقراطياً، فضلاً عن توفيره أساساً سياسياً متأخراً

لمواجهة أزمة فرنسا المالية المتصاعدة، قد يساعد أيضاً في تكثيف الزراعة الفرنسية، وضمان أن يقوم الملاكون بزراعة أراضيهم[83].

كان مفهوم الديمقراطية لدى دارجنسون تقليدياً إلى حد كاف، فنطالعه يقول «الديمقراطية تعني حكومة شعبية يشترك فيها الشعب كله على قدم المساواة، لا تمييز فيها بين النبلاء والعامة»[84]. ثم إن دارجنسون يميز على النهج التقليدي بين ديمقراطية حقة وديمقراطية زائفة:

الديمقراطية الزائفة تسقط سريعاً في الفوضى إنها حكومة جموع الناس، حين يثور الشعب. وعندئذٍ يزدري الشعب بالقوانين والعقل. وإن طغيانها المتعسف ليتجلى في عنف تحركاتها والتباس مقاصدها.

أما الديمقراطية الحقة فتعمل بوساطة النواب، الذين يستمدون سلطاتهم من انتخاب الشعب لهم. ومهمة هؤلاء المختارين من الشعب والسلطة التي تدعمهم يؤلفان سلطة الشعب. وواجبهم الاهتمام بمصالح العدد الأكبر من المواطنين لحمايتهم من أعظم الشرور وضمان أعظم الخير لهم[85].

لاحظ دارجنسون عند صدور كتابه في العام 1764 في هذه اللحظة أن ديمقراطية من هذا القبيل كانت أو ينبغي أن تكون حكومة المقاطعات المتحدة. ولما حل العام 1784 رأى (أو لعله ابنه) أن يستعيض عن هذا التقدير برأي جريء هو أن الكانتونات الشعبية في سويسرة هي الحكومات الديمقراطية الحقيقية الوحيدة في أوروبة[86].

تلة قرب القدس صلب عليها المسيح حسب اعتقاد المسيحيين. (م)

ولقد كان دارجنسون ملكي النزعة دونما حرج. إذ يسلم تماماً بالتزام الملك الفرنسي بالكنيسة الكاثوليكية التزاماً مطلقاً، مهما يكن لديه من تحفظات حول نقض لويس الرابع عشر مرسوم نانت واضطهاد الهوغونوت، البروتستانت لاحقاً. وكانت الديمقراطية لديه ملحقاً ثميناً بالملكية، وليس غريماً أو بديلاً محتملاً عنها. ولكنه اختلف أشد الاختلاف معظم حياته عن أصحاب النظريات الذين كانوا يقولون بالحكومة المختلطة، سواء يومذاك أو قبله، ويرون نهاية الإقطاع الأوروبي من حيث هو نظام حكم يوازن بين العناصر الملكية والأرستقراطية والديمقراطية بميزان دقيق، الواحد ضد الآخر، ويكون له، بدرجات مختلفة، نكهة التأثير الكابح على المعاندة الملكية للسلطات الوسيطة التي تتمتع بها الأرستقراطية. وقد عنى ذلك في فرنسا قبل كل شيء نبل الرداء الذي فشى في الأوساط الدستورية ووجد أصحابه أنفسهم بمثابة الأوصياء على القوانين[87]. ولكن بالنسبة لدارجنسون فإن الحاجة الملحة للملكية الفرنسية لم تكن الكبح وإنما الإرشاد؛ كذلك لم يكن للأرستقراطية ولا الكنيسة أقل قدرة على توفير ذلك الإرشاد في صيغة يعول عليها.

كان دارجنسون مصلحاً للملكية محبطاً، ويخشى من انهيار الملكية الفرنسية في الفوضى إن تُركت دون إصلاح في المستقبل القريب نسبياً. ومع أنه كان قد مضى على وفاته سنوات عديدة حين حدث ذلك. فإن الصورة التي رسمها للمثالب الأساسية كانت دقيقة بشكل ملحوظ، وإدراكه بما يرجح أن يُسرِّع من نهايتها نبوءة بما سيكون[88].

إن كان لكل أمة أن تستعيد إرادتها وحقوقها فإنها لا بد وأن تؤسس جمعية وطنية عامة تكون خطراً على السلطة الملكية على نحو مختلف كل

الاختلاف. ولسوف يجعل هذا الأمر ضرورياً وقائماً أبداً. وتتألف هذه الجمعية من أسياد مقاطعات كبار ونواب عن كل المناطق والمدن. ولسوف تشبه من كل ناحية برلمان إنكلترة. كذلك ستحتفظ الأمة بالتشريع ولا تولى الملك إلا حقاً مشروطاً لتطبيق التشريعات.

أما ما حطم الملكية الفرنسية في النهاية فكان بلادتها السياسية وسوء حظها وسلسلة غير متوقعة من الوزراء غير الأكفاء، ذوي الأعصاب الواهنة والعقول السطحية والمصائب والبلايا. ولكن ما جعل الملكية في نطاق الكارثة لم يكن علة في شخص الملك أو شدة نفور الناس من زوجه النمساوية بقدر ما كانت العلة في عتاد خصوم دارجنسون وغرورهم، طبقة النبلاء وهي الطبقة التي كان ينتمي إليها. ولقد كانت ثورة فرنسا لوقت طويل ضد الأرستقراطية قبل أن تتحول ضد الملك. ولم يكن هناك أحد بين الضالعين في الثورة[89] من كان، بقدر ما نعلم، ديمقراطياً عن اقتناع (سواء وفق مفرداتهم أو مفرداتنا) حتى بعد أن اندلعت على نحو واضح لا يقبل الجدل. بل حتى أولئك الذين بذلوا أقصى ما لديهم في النفخ في أوراها، مثل الأب سييه ذاته، ظلوا يناصرون طويلاً العناصر الديمقراطية باعتبارها مكملة لسلطة الحكومة الملكية المستمرة والفاعلة وحسب.

وكما كان الحال مع وضع الدستور الأمريكي فقد كان ما دفع إلى إعادة بناء الدولة الفرنسية أعباء ديون الحرب الثقيلة الباهظة، والتحدي السياسي المتمثل في العثور على أساس للتخلص من المطالبة بها دون التبرؤ منها علناً. أما في أمريكا فقد كان يقتضي هذا مبدئياً تصميم نظام من الحكم عصياً عن الاستيلاء عليه من أعداء التملك غير المسؤولين، أي حاجزاً مأموناً دون الضعف الأشهر الذي توصف به الديمقراطية، أو ما

أطلق عليه دارجنسون «الديمقراطية الزائفة»[91]. إلا أن العقبة الماثلة، في فرنسا، أمام معالجة الديون بطريقة فعالة كانت تتمثل في سلطة الحكومة الملكية ذات الانحياز الشديد والمالية المعرقلة وموضوع الاستثناءات المعقدة، مقاطعة إثر مقاطعة ونظاماً بعد نظام التي كانت تؤدي إلى تقييد المعالجة. وكانت هذه الإعفاءات تخضع للقانون، وهو قانون راسخ يرجع في حالات كثيرة إلى قرون عديدة، وحين تواجه هذه الإعفاءات حكومة مكرهة على العيش بما يتجاوز الإمكانات المتوافرة لها، صار كل إعفاء منها ضرباً من الامتياز، أو بالأحرى شكل خاص من الحصانة القانونية، أو هو حق قانوني خاص لتفادي القانون الذي يخضع له الفرنسيون رجالاً أو نساء. فلم تكن فرنسا والحالة هذه مملكة واحدة ذات قانون واحد يسري على رعاياها كافة. بل كانت أرخبيلاً مترامي الأطراف من القوانين المتداخلة فيما بينها وتتضمن بنوداً متفاوتة لانهاية لها، وجميعها محصنة أشد التحصين من النقض، وجميعها يُزعم على الأقل بأنها تعود إلى قرون مضت. وهذا نظام عصي على الفهم، ناهيك عن التبرير المنطقي، وكل جزء قاس صارم مثل تقاليد برابان التي اعترضت أباطرة النمسا المصلحين.

وكانت أبرز كتلتين مستفيدتين من الامتيازات تنتميان إلى الكنيسة وطبقة النبلاء، وهما الشريحتان الأولى والثانية من الشرائح الثلاث التي أشغلت كل سكان فرنسا تقريباً، في هذه المسائل وشكلت الأمة الفرنسية. ولكن لا الكنيسة ولا النبلاء ائتلفا ضد مصالح الحكومة الملكية، ناهيكم عن الأمة الفرنسية. وكانت كل من الشريحتين قد قدّمت في عام الاستقلال الأمريكي والعام 1789 كبار الوزراء الذين جهدوا لإقناع أتباعهم المعاندين بالتنازل عن بعض امتيازاتهم الضريبية على الأقل لتقليص الدين. ولكن

الكنيسة والنبلاء رفضا بإصرار، ومرة بعد مرة، هذه الاقتراحات. وسرعان ما سقط الوزراء أو النبلاء أو رجال الكنيسة (أو في إحدى الحالات الشريحتان كلتاهما)؛ ووجد ملك فرنسا لويس السادس عشر الذي كان في ضيق متزايد نفسه مكرهاً في أغسطس/آب 1788 للاستنجاد بوزير لم يكن من النبلاء ولا أمراء الكنيسة، بل والحق أنه لم يكن حتى من رعايا فرنسا، وهو المصرفي جاك نيكر البروتستانتي السويسري[92]. وكان ما يزيد من ضيق الحال، حتى قبل أن يقدم وزيره المغلوب على أمره لومني دوبريين استقالته أن لويس وجد نفسه مضطراً للموافقة على استدعاء مجلس شرائح الأمة الثلاث في فرنسا لأول مرة خلال قرن وثلاثة أرباع القرن. وقد جسَّد بريين ذاته ذروة الحدود السياسية للنظام القديم في نهايتها. وكان الرجل كبير أساقفة تولوز عندما تم تعيينه، وشخصاً يفتقر بجلاء للذوق إذ استغل منصبه وتدبر انتقاله إلى أسقفية سان الأكثر ثراء؛ وقد أدى افتقاره للباقة وترددده في معالجة شرائح المجتمع في الأرياف إلى ازدياد الشكوك بشكل كبير في الحكم الملكي في فرنسا كلها.

ونظراً لأن مجلس شرائح الأمة لم يجتمع منذ عهد طويل، فلم يكن هناك من يعلم كيف تكون دعوته إلى الالتئام، حتى ولو اتخذ قرار بالاجتماع. بل ولم يكن هناك من يعلم النهج في اختيار أعضائه، ناهيك عن معرفة كيف يتولى هؤلاء الأعضاء مناصبهم أو يعرضون مطالبهم. كذلك لم يكن هناك من يحيط بأي صيغة سيكون عليها متى اجتمع الأعضاء في حينه. بل ولقد أقر بريين ذاته في وقت متأخر بالحاجة إلى ضبط الإجراءات عند انتخاب أعضائه، وطالب بالدليل والآراء حول ما كان عليه المجلس أخيراً، أو ما ينبغي أن يكون عليه الآن، ورفع الرقابة، بحيث يمكن إمعان النظر في الإجابات لتكون على الوجه الأمثل. أما النتيجة فكانت بالغة التأثير.

في كافة أرجاء فرنسا، كانت الشهور الممتدة من يوليو/تموز فصاعداً مدة حافلة بالبحث في الوثائق من منطقة لأخرى لبيان كيف كانت تجري الأمور في تلك الأيام البعيدة من العام 1614، وكانت النتائج متفاوتة ومثيرة للاضطراب. وقد استقر الأمر يومئذٍ على دعوة كل صاحب منزلة في المجتمع الفرنسي للمشاركة في هذا المنتدى أو ذاك، مثل الأرستقراطية الرفيعة أو الأساقفة، بصحبة مجموعة منتخبة من الأقران يحدوهم بعض الأمل باسترعاء الانتباه إلى آرائهم، أو في المجالس الريفية المحلية التي كان حتى أولئك الفلاحين الذين يتمتعون بالجرأة على احتمالها يمنحون الإذاً بالإدلاء بكلمات مختصرة، ويسمح لهم بالتصويت، قبل أن تُنقَّى النتيجة وترفع إلى الأعلى. وفي هكذا وضع كانت تسجل لوائح بالشكاوى (cahier de doleances) كشروط مسبقة لقبول أي ضرائب جديدة تدعو الحاجة إليها لتعويم الخزانة الفرنسية أو مواقع مساومة لتعيين عبء ضريبي جديد بين مختلف جماعات السكان[93].

وسط هذا الحماس، والتفاؤل العفوي الذي أثاره وعززه، كان ثمة قرار شعبي معين قد شحذ حدود المصلحة الاجتماعية والسياسية الأولى وأعاد فجأة تحديد الصراع المشوش بين الأمة والحكومة الملكية بأن جعله مواجهة مفتوحة بين الشريحة الثالثة ونظيرتيها المستفيدتين. فكانت إحدى حركات نيكر الافتتاحية من موقع الوزير الأول إعادة التئام برلمان باريس في سبتمبر/أيلول، وهو المؤسسة الرئيسة التي تتحدى السلطة الملكية وذلك ليستعيد دوره القديم في سن قانون فرنسا العام وإصدار الإرادات الملكية في العقود المتأخرة، وكان قد أعفي قبل أربعة أشهر وحسب من هذا الدور الذي يشمل التشريع للمملكة كلها، لتحل محله هيئة قانونية يعينها الملك

ذاته. ولم يكن قد مضى سوى يومين على عودة البرلمان المظفرة إلى باريس حين أصدر البرلمان قراره الحاسم في أمر النهج المتبع في اجتماع مجلس شرائح الأمة: في صيغ العام 1614. كثلاث شرائح مستقلة، وينص على أن تضم الشريحة الثالثة ما لا يزيد أو يقل عن ممثلي كل من الشريحتين الأخريين. وبعد شهرين أعاد نيكر التئام مجلس النبلاء ليرى إن كان يمكن إقناعهم بنقض هذه النتيجة، دون أن يحظى إلا بالقليل من النجاح، وتمكن من تأمين مضاعفة عدد ممثلي الشريحة الثالثة إنما بفضل قرار من المجلس الملكي وحسب، في نهاية شهر ديسمبر/كانون الأول.

وهنا كان الضرر قد وقع وتم فعلاً.

لقد كفل قرار البرلمان أن يُقسر سكان فرنسا، كما لم يكن ليحصل من قبل، على الاختيار بين الإجراءات المتبعة طوال ماضيهم والمحاولة التي لا غنى عنها لإعادة تحديد أنفسهم بخيار سياسي، بوصفهم جماعة وطنية مُعدَّة للاضطلاع بالمسؤولية عن أمنهم الذاتي ومصائرهم. فهناك رجال كثيرون ذوو مقدرة ويمتلكون مواقع حسنة في أرجاء فرنسا كافة في ذلك الماضي. وكان يطيب لكل مواطن فرنسي شأنه في ذلك شأن الملك، أن يرى فيهم الأساس للكثير مما يجعل الحياة جديرة بأن تُعاش، والمبرر لكل حق مفيد تقريباً وكان من دواعي حسن الحظ أن يتمتعوا به. إلا أن الكثيرين من هؤلاء باتوا على وعي بعيد على الأقل بأن هذا النهج في النظر إلى حياتهم صار يفتقر مع الزمن إلى شيء من المنطق المتماسك. فعبء الدين الذي يثقل كاهلهم، ومناورات المستفيدين من النظام القديم للانعتاق من مسؤولية التصدي لهذا الدين والمشاحنات التي لا طائل من ورائها حول من يقع عليه أشد المسؤولية عن تفاقم الأزمة في الحكومة والأمة والكنيسة

والملك في النهاية، وكان ذلك ثقل خزي الإيديولوجية لا عهد للقوم بمثله في السابق. وفي النهاية تهاوت هذه الشرائح الثلاث. وكان أن التفتت الأمة الفرنسية طوال السنوات الخمس الآتية الحافلة بالبحث والنضال السياسي العنيف، والنقاش التشريعي والتنفيذ المتعسف والحرب الأهلية والدولية الضارية، لتمنح نفسها هوية قانونية جديدة. كذلك وطنت هذه الأمة الفرنسية نفسها على صوغ وإطلاق مجموعة جديدة من المؤسسات التي من شأنها أن توفر للمواطنين أسباب العيش المشترك دون خزي أو سخف. وعلى أسس تكفل لكل المواطنين الحرية والأمن. وإن رؤية ذلك الجهد المصحوب بالتشنج بوضوح وهدوء ما يزال اليوم بنفس القدر من الصعوبة تقريباً الذي وجده المعاصرون يومذاك. فقد كانت محاولة إعادة تأسيس فرنسا باعتبارها مجتمعاً ودولة عبر الفعل السياسي في كثير من الأحيان أشبه بالكابوس من حيث نتائجه، وبذات القدر من القسوة والنفاق والإرباك والتشويش كما لأسوأ لجج النظام القديم. وكان أن انتهت، في تلك الشروط، إلى الفشل: دكتاتورية عسكرية، وإمبراطورية محدثة، وتجديد بعد مقاومة، ربع قرن من الزمن، للملكية المتوارثة. ولكن قبل أن تصير إلى هذا الحال روَّعت القارة الأوروبية وهدمت حياة الملايين من سكانها (حسبك أن تتأمل رسوم الفنان غويا «كوارث الحرب»)[94].

بيد أن محاولة بعث فرنسا بالعمل السياسي ذاتها رسمت في حينه أيضاً عالماً جديداً من الممارسات السياسية والقانونية لكل مجتمع إنساني آخر على وجه الكرة الأرضية، باستثناء ساطع وحيد هو الولايات المتحدة الأمريكية. وكان هناك العديد من تلك المجتمعات التي ينبغي إخضاعها، بعد، لشروطها. ولكن ما من مجتمع من تلك المجتمعات، ولا حتى بريطانية،

منافس فرنسا العسكري والسياسي والاقتصادي على مستوى العالم، والتي بذلت أقصى طاقاتها لتستنزف الثورة حتى تبلغ نهايتها، كانت قادرة على أن تتجاهلها.

وإذا كان هكذا عمق الكابوس على ما علمنا، وكذلك الوقع المدوي للحروب الملوثة بالدماء التي رافقت الثورة، وجدنا بعض النماذج المستخلصة منها سلبية بلا ريب أكثر منها إيجابية ـ سابقات ينبغي تفادي تكرارها أو كوارث تكفل تفادي كل تكلفة. ورأينا الثورة والثورة المضادة توأمان يولدان معاً وتبين أنهما، كما حذر ادموند بيرك يومئذٍ[95] لا يفترقان منذ ذلك الحين. ولهو من العسير معرفة ما إذا كانت النتائج غير المقصودة الناجمة عن محاولة إعادة تنظيم المجتمع عقلانياً لما فيه فائدة أعضائه لها أي تأثير أكثر سطحية من تشييد الأهداف السياسية التي اعتمدها وسعى إليها قادته في بيئتهم المكشوفة وإبراز سواها في هذه الناحية. إلا أن الأضرار التي تمت رعايتها مع الزمن لم تنشأ من إفراط مناصري الثورة. فقد صدرت هذه عن التأثيرات التجميلية الناجمة عن تلك الجرأة على أعدائها المضادين، وعلى السياسيين المحترفين الذين كانوا يفيدون من مخاوفهم. ولو أن روبسبيير وعهد الإرهاب تطلعوا إلى الأمام إلى ستالين وماوتسي تونغ والمجاعات الكبرى التي أطلقها هذان، لأطلقا الشارة للمتطرفين في النضال لإيقاف أو عكس تهديد الثورة لأكثر من قرنين قادمين، وصولاً إلى الفاشية، والرايخ الثالث.

ثمة شخص كان له أبلغ الأثر أكثر من أي شخص آخر في رسم خطوط المعركة وإطلاق الثورة من عنانها وكان ذلك ايمانويل جوزيف سييه، ذلك أنه لم يكن معداً من نواح عديدة لإنجاز ما كان قد بدأه[96]. وآية ذلك

أنه لم يكن أحد خطباء الثورة الفرنسية العظام مثل ميرابو أو دانتون، اللذين يستطيعان السيطرة على الجمعية الوطنية مدة بفضل بلاغتهما وقوة عباراتهما؛ كذلك لم يكن يتمتع بموهبة روبسبيير في تدبير قتل أعدائه السياسيين. فقد كان سييه في الأربعين من عمره حين دعي مجلس شرائح الأمة للاجتماع، وكان يكسب عيشه في غضون ثلاث سنوات من عمله أميناً للسر لدى أسقف تريجيير في بريتاني، وبعد ترقية من كان يرعاه في العام 1780، لحق به في خدمة أسقف تشارتر، الأكثر ثراء والأقل عزلة، بكاتدرائيتها المهيبة وصلاتها الدائمة بالأوساط الفكرية والسياسية الباريسية[97]. وما أن حل في تشارتر حتى غدا بدوره المشرف العام على الأسقفية، أي عمدة الكاتدرائية، ثم أصبح في العام 1788 مستشار الإكليروس. كذلك أخذ سييه يترك بصمته في مختلف الهيئات التي تمثل الكنيسة.

وفي العام 1788 تحت ضغط وقع الأحداث وضع سييه بسرعة ثلاث كراسات ملفتة للنظر. وكانت الكراسة الأولى (وإن كانت آخر ما طُبع من الكراسات) تحليلاً منهجياً وهادئاً نسبياً تناول فيه عرض أفضل ما يمكن لمجلس شرائح الأمة القيام به الآن لإنقاذ فرنسا من الرمال المتحركة لماضيها السياسي: نظرات في وسائل التنفيذ المتاحة لنواب فرنسا في العام 1769. وقد توسع الكراس في الإفادة من السنوات العديدة التي أمضاها سييه في القراءة المتأنية والتفكير العميق اللذين كرسهما لبيان الاحتياجات السياسية والفرص المتوفرة للمجتمع الذي تغلب عليه النزعة التجارية الذي كانت عليه فرنسا شأنها شأن إنكلترة منذ عهد طويل. وكان يكمن وراء هذا الكراس دراسة متمعنة لما أطلق عليه اسم «الآليات الاجتماعية»[98]: ألا وهي مساهمة بعض أقوى المفكرين الاقتصاديين

والسياسيين في أوروبة، في القرن الثامن عشر، وأشهرهم آدم سميث. وكانت الفكرة العميقة الرئيسة التي خرج بها سييه هي التأثير الفاعل في هذا المجتمع الجديد من تقسيم العمل الجذري، الموجه قبل كل شيء آخر بالمحك الوحيد، وهو الفعالية.

وغني عن القول أن هذا ليس بالخط الفكري الديمقراطي. بل الحق أن هذا الرأي كان عند أفلاطون، قبل ما يزيد عن ألفي عام، السبب المحوري في رفض الديمقراطية على وجه الجملة لإهمالها الفظ لمطالب العدالة: «إشاعة مساواة معينة بين المتساوين وغير المتساوين على حد سواء»[99]. ولكن سييه كان يرى، بعيداً عن السخرية من هذه المطالب، أن من الممكن لنظام سياسي أن يكون عادلاً أو مؤثراً على نحو يدعو إلى الاطمئنان، إن أمكن النظر إلى البشر، وهم الذين قاموا بصوغه باعتبارهم سدنة متساويين للحقوق، ومعاملتهم على هذا الأساس وتنظيم نفسه من أجل تقديم الحماية والفائدة لكل فرد منهم. وقد كان سييه يقظاً، شأنه في ذلك شأن آدم سميث[100]، لضرورة السلطة في جماعة بشرية؛ لكنه كان يعتقد، مثل سميث، بأنه يمكن للدولة أن تحتفظ بسلطتها الشرعية بفضل توفيرها احتياجات رعاياها وحسب. ولم يكن لهذا الرأي أن يجعل منه ديمقراطياً أكثر مما كان آدم سميث. فالديمقراطية لم تكن لسييه نداء خطابياً للحشد ولا كانت أنموذجاً جديداً سياسياً مستحباً لديه. (كذلك لم يكن من شانها، وقد كان لها هذا التاريخ الطويل، أن تُستخدم، مثل اصطلاحات جيريمي بنتام، في شد عوالم السياسة والقانون حيث يطغى الغموض والالتباس وإكسابها عوضاً عن ذلك وضوحاً ودقة جديدين، وإن

قلما أخذ بهذا شخص آخر). ولكن إن لم يكن سييه ديمقراطياً فلم يكن كذلك عدواً ساذجاً للديمقراطية. وآية ذلك أنه كان في كراسه «نظرات في وسائل التنفيذ» يصر وملؤه العزيمة، شأنه في ذلك شأن دارجنسون من قبله، على ضرورة أن يتحلى كل مجلس تشريعي بروح الديمقراطية لتبعث فيه الهمة والنشاط[101]، والحاجة الآتية للإقلال من المستويات التي كانت تفصل سكان المناطق المحلية التي كانت تشكل الأمة عن سلسلة من ممثلي الشرائح الاجتماعية المنتخبين الذين توالوا على المجلس وسيكون لهم متى آن الأوان إصدار التشريعات لصالحهم. وقد كان حجم فرنسا من حيث كونها مجتمعاً هو الذي فرض قيام هيكل معقد من التمثيل النيابي: لسوف يستطيع عدد ضئيل من المواطنين يشكلون طائفة [من النواب] أن يشكلوا المجلس التشريعي. ولن يكون هناك تمثيل، وإنما المجلس ذاته[102]. ولئن كان التمثيل يفيد الكفاءة إلا أنه يحمل في طياته مخاطر عظيمة:

لابد لكل رابطة إنسانية من هدف مشترك ووظائف عامة. وللقيام بهذه الوظائف لا بد من تخصيص عدد معين من أعضاء الجمعية ينتدبون من الكتلة الضخمة من المواطنين. ولسوف نرى أنه كلما تقدم مجتمع ما في فنون التجارة والإنتاج يغدو العمل المتصل بالوظائف العامة، مثل الوظائف الخاصة، أرخص ويزداد كفاءة وينهض به رجال يجعلون منه عملهم الذي يختصون به[103].

وغني عن البيان أن سييه نظر إلى الإدارة العامة على أنها وظيفة جدير بأن يشغلها أصحاب الموهبة؛ ولكن لم يكن واضحاً تماماً إن كان لديه تصور واضح عما يمكن أن ينطوي عليه العمل في السياسة القائمة

على الانتخاب. ولكن ثمة ناحية أدركها قطعاً، على كل حال، ألا وهي أن من يقومون بهذا العمل، مهما يكن الشكل، يتولد لديهم فوراً اهتمام خاص به، وقد يتعارض أشد التعارض ومصلحة رفاقهم. ذلك أنهم يأخذون، عندئذٍ، في النظر إلى دورهم كحق. وملك لهم، ولا يعودون ينظرون إليه كواجب تجاه الآخرين. وإذا صار هذا شأنهم فإنهم يشرعون بحل الروابط التي تحكم الجماعة السياسية ويرسون عوضاً عن ذلك شكلاً من العبودية السياسية[104] فكانت فرنسا في العام 1788 «أمة منظمة بوصفها جسماً سياسياً» أقرب إلى قطيع عظيم من الناس منتشر على مساحة خمسة وعشرين فرسخاً مربعاً من الأراضي». ولكن فرنسا لم تكن بحاجة للغوص في ماضيها المضطرب والمظلم[105] لتتحول إلى أمة منظمة سياسياً». بل كان عليها أن تمتثل للدروس التي يأتي بها العقل، وتفيد من الاكتشافات الأخيرة في الآليات الاجتماعية وتكتسب ولو متأخرة جداً دستوراً سليماً، وهو الوسيلة الوحيدة التي تكفل للمواطنين التمتع بحقوقهم العامة وتدعم العناصر التي تكون حياتهم العامة وكان لها الأثر الحسن وتقضي «باطراد على كل ما كان له الأثر السيئ في ماضيها»[106]. وقد اعتنى سييه في بقية الكراس بتوضيح كيف يجدر بمجلس شرائح الأمة أن ينظم أحواله ليوفر لفرنسا بعد طوال عهد ذلك الدستور، وأن يفعل ذلك دون أن يسمح لنفسه أن تجتذبه تلك الدوامة السياسية من الديون التي استدعت انعقاده في المقام الأول.

ولقد كانت أولى كراسات سييه التي بلغت الجمهور قد نشرت، في نوفمبر/تشرين الثاني 1788، بعنوان «مقال في الامتيازات»، وكانت على العكس من «نظرات في وسائل التنفيذ»، استجابة فورية للقرار المشؤوم

الذي أصدره برلمان باريس في سبتمبر/أيلول ونداء صريح لحمل السلاح. وفي ثورة حقده ضد دعاوى الامتياز[107]، انفك سييه علانية عن طبقة النبلاء الفرنسيين كنظام ومضى يعمل على تدمير واجهة الغرور والدعاوى الزائفة التي كانت تشد العالم إلى بعضه. فكانت فكرة الامتياز ذاتها (وعلى أساسها أمكن للشريحتين الأوليين التمتع بقدراتهما الضخمة على العرقلة السياسية) مميتة لكل مجتمع صالح أو سعيد. ذلك أن جوهر مبدأ الامتياز يقوم على وضع صاحبه» خارج نطاق الحق العام»[108]، سواء كان ذلك استثناء من المحظورات أو الفعل الخاطئ الذي يواجهه كل مواطن آخر[109]، أو نعمة الحق الخاص بالقيام بما تحرمه القوانين على الآخرين «إن كل الامتيازات.... من عين طبيعة الأشياء ظالمة مجحفة ومغايرة لما ترجوه في النهاية كل جماعة سياسية». فالامتياز لم يكن خطأ في حد ذاته وحسب بل إنه مفسد أشد الفساد لكل من يفيد منه أيضاً. ولكن الامتياز كان هدفاً مشرفاً يأتي بالإعجاب من الإخوة أعضاء المجتمع؛ وكان ذلك حافزاً دائماً لإظهار العجرفة والسفه: «إنك لا تطلب التميز من إخوتك المواطنين بقدر ما تنشد التميز عن إخوتك المواطنين»[110]. وهو عاطفة مستترة وقابلية غير طبيعية، «حافلة بالعجرفة ومع ذلك منحطة جداً في حد ذاتها»، وكل من يشعر بها يسعى إلى سترها بعباءة الاهتمام المتكلف بالمصلحة العامة. وتتقلص، عندئذ، فكرة الوطن في قلوب أصحاب الامتيازات إلى حدود «الطائفة التي ينتمون إليها». ثم يصل هؤلاء إلى أنهم يبدون لأنفسهم وكأنما هم من «نوع آخر من الكائنات»[111]. وهذا من الجلي رأي مبالغ فيه، وفي حين أنه ليس متضمناً بأي حال في فكرة الامتياز، فإنه يصبح بصورة غير مفهومة نتيجة طبيعية لها، ثم يرسخ في

النهاية في العقول كافة». ولقد كانت آثار ذلك مضحكة، إذ تجعل مخيلة طبقة النبلاء تلتفت بلا انقطاع نحو ماض بعيد لا صلة عملية له بالواقع القائم. وكانت هذه الآثار بعد مؤذية، تبعث «روح التضامن بين الجماعة» وروحاً حزبية مقيمة بين هذه الطائفة[112]. وكان من آثار توارث الامتياز أن حطم كل صلة ممكنة بالفرار من ذلك الإرث[113]، وترك المستفيدين المفترضين في حياة من التآمر والكذب، «والتسول المميز»، على حساب إخوتهم المواطنين[114]. كذلك رعت هذه الأموال في سلالات النبالة مهارات هائلة في خوض التنافس الشائن على نيل المكانة والخلوة. وكانت النتيجة المحتمة لذلك شيوع المثل الفاسد ــ أي الرغبة المشرفة والفاضلة في العيش حياة فاضلة على حساب الجمهور[115] ــ في المجتمع كله.

ولقد ظهر بعدئذٍ الكراس الثالث، وأشهر الكراسات على الإطلاق، في يناير/كانون الثاني 1789، فتحولت هذه الثلاثية إلى مشروع ثورة صريحة، وسلمت كارل ماركس الشاب بعد نصف قرن من الزمن الصيغة التقليدية للوعي الثوري[116]. ولسنا نعلم حقاً ما الذي شحن هذا القس ذا الأربعين عاماً بهذه الكراهية العميقة لدعاوى الأرستقراطية. وقد يكون الأمر يعود إلى طفولته وهو ابن مسؤول ملكي متواضع المكانة في بلدة فريجو المتواضعة في بروفانس. ولربما كان هذا الشعور قد نشأ في وقت لاحق، يوم كان يتدرب وهو عازف عن ذلك ــ على حياة الرهبنة في معهد سان سولبيس، وهي حياة لاحظ الكثيرون غير سييه ذاته عزوفه الشديد عن هذه الرسالة الدينية. (وكان في فتوته يؤثر أقوى الإيثار حياة ضابط في المدفعية أو مهندس تعدين). ولكن ما لا نعرفه أن النص الذي انتهى إلى نشره على الملأ في العام 1789 قد أشعل فتيلاً خبرته فرنسا بعدئذ

في طولها وعرضها بينما ما كان لأحد أن يجد قبل عام واحد في عنوان كراسه: «ما هي الشريحة الثالثة»؟ ما يغري بالاهتمام، فلما كان يناير/ كانون الثاني 1789 ودعي مجلس شرائح الأمة إلى الانعقاد صار الكراس قضية الساعة.

وكان ذلك الكراس رد سييه على هذا السؤال الذي جعل أزمة سياسية تتحول إلى ثورة. كانت الشريحتان الأوليان حين دخلتا العام 1789 ما تزالان أشبه بالأختين الجميلتين، أي فخر ومجد تاريخ طويل مكفول بذاته[117]. أما الشريحة الثالثة فكانت القريبة الملحقة بهما الأشد بؤساً، سندريلا فرنسا، وادعاؤها الانتساب إلى العائلة ذاتها موضع الشك[118]. وكانت الشريحتان الأوليان كلتاهما تنطويان على تضامن واع، أي شعور بهوية جماعية، والتزام بتلك الهوية وثقة بسلطتها والكرامة والقيمة. وكان معنى السؤال «ما هي الشريحة الأولى؟ طلب معرفة المسيحية وفهمها والكنيسة التي تجسد المسيحية وتفسرها على الأرض. وكانت الكنيسة، في فرنسا على الأقل، معدة إعداداً جيداً للإجابة عن هذا السؤال ولها الحرية للإفادة من مصادر تاريخ طويل من الفكر المتصل والإيمان وإتقان مجرب في تأكيد الذات بالمعنى السياسي للكلمة. كذلك كان معنى السؤال عن ماهية الشريحة الثانية التساؤل كيف يكون النظر إلى النبالة، وهو موضوع يعود إلى عدة قرون سابقة من الجهد الخطابي الموجه لتشذيب الإجابات التي تخفي وراءها، إجابات مشبعة بالمديح، ولو قام في أكثر الأحوال على قدر من الجهد الفكري أقل إثقالاً وإجهاداً. وحتى في «رسالة في الامتيازات» أبرز سييه الهشاشة الخيالية في هذه المدرسة في احترام النفس التي حرص على تنميتها. وفي الكراس الموسوم ما هي الشريحة الثالثة؟ قلب سييه

الطاولة تماماً على خصومه المتباهين بأنفسهم المتغطرسين، وطرح بعض الأسس الجديدة لتقوم عليها السلطة السياسية في دولة قديمة شائخة. وبدأ على ما عُرف عنه بتقديم إجابة مدهشة عن القضية المطروحة في العنوان. فأعلن بجرأة أن الشريحة الثالثة هي «كل شيء»[119]. وكانت هذه الشريحة، حتى ذلك الحين، في النظام السياسي القائم «لاشيء». والحق أنه لم يكن لها وزن سياسي ولا تحظى باعتراف رسمي. فكان وزراء الملك والفئات ذات الامتيازات يتصرفون باسم هذه الشريحة وبالنيابة عنها، ولو افتراضاً على الأقل لما فيه منفعتها. وهذه الجماعات إذ تقوم بهذه المهمة لم تكن كما يطيب لذوي الخيال أن يتصوروا لتبدي عاطفة أبوية وكرم وعناية. ذلك أنهم في الواقع إنما كانوا قد استولوا على السلطات التي يختص بها أبناء تلك الشريحة شرعاً، وانتزعوها منهم وهي حق لهم[120].

تتطلب الأمة التي تنشد الحياة والرفاه وظائف خاصة وخدمات عامة[121]. فلابد لها من حرث الأراضي وصنع كل ما يحتاجه، سكان البلاد وتوزيع هذه المنتجات على المستهلكين الذين يحتاجونها. كذلك تتطلب خدمات ضخمة بدءاً من أرقاها حتى أدناها[122]. ولكن جل هذه الخدمات المجزية والمكرمة محتكرة الآن من الشريحتين الأوليين. إلا أنه ليس هناك من مجال واحد في هذه الخدمات ما لا تستطيع الشريحة الثالثة توفيره. والواقع أن هذه الشريحة الثالثة كانت قد أخذت تنهض منذ حين بكل العمل الشاق، وتكاد لا تنال شيئاً من التكريم. وتضم الشريحة الثالثة «كل ما هو ضروري لقيام شعب[123]. إنها كل شيء، إنما كل شيء مقيد ومضطهد. ولكن ماذا يمكن أن تكون دون نظام الامتيازات؟ كل شيء؛ لكن كل شيء حر ومزدهر. فما من شيء جيد دون الشريحة الثالثة، ولكن كل

شيء يمكن أن يكون أحسن حالاً وأفضل دون الشريحتين الأخريين. ولكن استبعاد الشريحة الثالثة من كل منصب مشرِّف «جريمة اجتماعية» في حق هذه الشريحة[124]. إنه وضع يعكس «حالة من العبودية»[125] التي لا يمكن أن تنشأ، مهما دامت هذه الحالة إلا من الإخضاع، ولا يمكن أن يطيق احتمالها قوم « أقوياء بما يكفي اليوم ليحولوا دون أن يدعوا أنفسهم يُقهرون[126].

قد يحاولون عبثاً أن يغلقوا أعينهم دون الثورة التي أتى بها الزمن وفرضتها قوة الواقع: فهي حقيقة بسبب ذلك. ولقد كانت هناك يوم كان فيه أبناء الشريحة الثالثة عبيداً والنبلاء هم كل شيء. واليوم باتت الشريحة الثالثة كل شيء وما النبلاء إلا كلمة وحسب. ولكن تحت هذه الكلمة تسللت أرستقراطية جديدة لا تطاق، ولدى الناس كل مبرر إن صاروا عازفين عن الأرستقراطيين[127].

إن العواقب التاريخية واضحة. فلقد انفصلت طبقة النبلاء عن بقية الأمة وصارت شعباً قائماً بذاته[128]. ذلك أن إصرارها على ممارسة حقوقها السياسية بذاتها جعلها «غريبة عن الأمة بسبب من مبدئها، لأن تفويضها لم يصدر عن الشعب، وثانياً لأن غرض هذه الطبقة النبيلة لا يتمثل في الدفاع عن الصالح العام، وإنما مصلحة بعينها على وجه الخصوص[129]. فقد احتكرت الأرستقراطية القيادة في الجيش والكنيسة والقضاء. وهؤلاء يشكلون شريحة تهيمن على كل فرع في السلطة التنفيذية. وتجدهم ينحازون بدافع من الغريزة إلى بعضهم بعضاً وضد باقي الشعب على الإجمال وسيطرتهم على الدولة والمجتمع شاملة. والحقيقة أنهم يملكون مقاليد الحكم[130].

لقد تحددت خطوط القتال بوضوح وتوحي مسبقاً بحرب أهلية: «يُظْهِر أصحاب الامتيازات عداء لطبقة العوام أشرس مما يظهره الانكليز للفرنسيين في أوقات الحروب»[131]. وبإبعاد أنفسهم عن صفوف العامة وإصرارهم على الحفاظ على امتيازاتهم فإنهم يتخلون عن الحقوق السياسية التي لا يحملها سوى المواطنين وبذلك يجعلون من أنفسهم «أعداء للنظام العام»[132] وهم يشكلون شريحة من شيمها الالتصاق بالأمة الحقيقية مثل النباتات الطفيلية التي تتغذى على سواها، ولا تعيش إلا على نسغ النباتات التي تعيث فيها فساداً وتدميراً»[133].

لذا ينبغي ألا تكون الأرستقراطية صاحبة نداء التجمع لكل أصدقاء الأمة الحقيقيين[134]. ولكن أعداء الأرستقراطية ليسوا بأي حال ديمقراطيين. ولسوف نكرر معهم، وضدهم «لا ديمقراطية» فالممثلون (النواب) ليسوا ديمقراطيين؛... ذلك أن الديمقراطية الحقة مستحيلة التحقيق في مثل هذا الحجم الضخم من السكان، ومن الحماقة الافتراض بإمكانية شيوع الديمقراطية على هذا النحو أو التظاهر بالخوف منها». ولكن الممكن كل الإمكان قيام «ديمقراطية زائفة» حيث ثمة الشريحة التي تعتمد الولادة، بصرف النظر عن كل تفويض من قاعدة شعبية، تطالب بسلطات تمارسها هيئة من المواطنين في أي ديمقراطية حقيقية. وتوجد هذه الديمقراطية الزائفة بكل ما حملته من أمراض عند مبعثها في البلد الذي يقال فيه، وكذلك يُعتقد بأنه ملكي، بينما هناك شريحة ذات امتيازات سمحت لنفسها باحتكار الحكم والسلطة والمكان». أما سييه فكان خصمه السياسي المباشر الشريحة الثانية، إذ كانت تقاتل بأنيابها ومخالبها كأداة واحدة للحفاظ على امتيازاتها، وتشكل «ديمقراطية إقطاعية»[135].

كان سييه يرى أن الديمقراطية لا تشكل في حد ذاتها أي تهديد حقيقي في فرنسا، مهما عمقت أزمتها، لأنها ببساطة ليست بالأمر العملي. ففي بلد مترامي الرقعة مثل فرنسا لا يمكن لأفراد الشعب أن يجتمعوا إلى بعضهم بعضاً ليشكلوا معاً أداة سياسية ذات شان. فلكي يقوم الشعب بالتحرك لا بد له من أن يمثل في المجلس. ولذلك يجب قيام جماعة مختارة ومنفصلة بالتصرف نيابة عن الشعب لكن لتكون لها سلطة التصرف يجب أن يختارها الشعب أولاً.

حين حل العام 1789 كانت الأرستقراطية الفرنسية ما تزال يراودها الاعتقاد بأنها إنما تمسك بزمام السلطة وتمسك بها نيابة عن الشعب الفرنسي، وتملك التماسك والتضامن فيما بينها لاستغلال ذلك الادعاء لفرض مصالحها الخاصة. وكان سييه عظيم الثقة بأن زمان الأرستقراطية قد أفل: «في ليل البربرية الإقطاعية الطويل كان من الممكن تدمير العلاقات الحقيقية التي تقوم بين البشر، وقلب المفاهيم كافة رأساً على عقب، وإفساد كل عدالة؛ ولكن مع حلول الفجر لا بد للتفاهات الهمجية الفظة من أن تزول وبقايا العنفوان القديم أن تنهار وتتلاشى ذلكم أمر مؤكد».

ولقد كان ســـييه حتى في كراسه ما هي الشريحة الثالثة؟ أقل ثقة مما سيحل محلها: هل ترانا نقتصر على مجرد إحلال شر محل شر آخر، أم أن النظام الاجتماعي بكل بهائه يحل محل الفوضى القديمة؟ وهل تصبح التحولات التي نوشك على مواجهتها الثمار المرة في حرب أهلية، كارثية من كل

الوجوه للطبقات الثلاث ولا فائدة تجنبها سوى أنها تزيد من سلطات الوزراء؛ أم أنها ستكون نتائج طبيعية ومتوقعة ومحكمة الضبط تأتي بها نظرة بسيطة عادلة، وتعاون موفق يرعاه ثقل الظروف وترعاه بإخلاص الطبقات المعنية كافة[136].

ولكن رد التاريخ لم يكن بالرد الذي كان سييه يأمل به، وإن لم يتم جني الفوائد المحقّقة بأي معنى لأولئك الذين باتوا يمسكون بالسلطة التنفيذية إلا بعد أن استولى نابليون على السلطة.

بدءاً من الشهور الأولى من العام 1789 دخلت فرنسا حالاً من الحرب الأهلية المعيقة وضعت الملكية وأنصارها في تناقض لا يجدي وإياه رجاء مع الشعب عموماً، وجعلها في صدام مميت أشد مع رواسب الليل الطويل من البربرية الإقطاعية. وكانت نتيجة ذلك مرجل يغلي من المخاوف والتهديدات والتهديدات المضادة تلاشى فيها كل احتمال ببلوغ أبسط التصورات وأقربها إلى العدل وتحقيق نتائج مقصودة واضحة وحسنة الضبط وذهب دونما أثر. وحين برزت الديمقراطية من جديد لم تكن سنوات الدم تلك والاضطراب قد أفادتها شيئاً من حيث أنها جديرة بأن تكون نموذجاً عملياً يبين كيف يمكن لفرنسا أن تأمل بحكم ذاتها في سلام ويسر ونظام حسن. وما كان قد ضاع قطعاً عودة جو الطمأنينة الذي لا صلة له بالموضوع من الناحية العملية. وفيما كسبت أصدقاء جدد عبر أوروبة التي أنهكتها عقود من الحرب صار حتى أشد أولئك الذين أزعجهم بروزها من جديد يرون فيها شبحاً ينطوي على الدمار ولا بد من القضاء عليها، وليس خيالاً بسيطاً يمكن إهماله دونما توجس من خطر.

وكانت «الديمقراطية» تفيد في معظم البقاع أبعد من فرنسا ذاتها (في بلجيكا أو هولندا وإيطالية وحتى ألمانية أو بولونية) وسم فئات سياسية منافسة للنظام القائم[137]. بل وقلما كانت تستخدم حتى في فرنسا ذاتها في تعيين حدود صراع سياسي بكثير من الدقة، ناهيكم عن توضيح أهداف الأحزاب المتنافسة أو إستراتيجية أطراف سياسية فاعلة رئيسة. بيد أن ثمة ثلاث شخصيات على قدر من الأهلية بذلت أقصى ما لديها في لحظة ما لبيان السبب في أن إيقاع الثورة حملها بقوة نحو الديمقراطية، وما جعل صورة معينة للديمقراطية مقصداً مناسباً يُطلبُ، ولا تكون كارثة محتومة أو عاراً مؤكداً، وهناك اثنان هما بطلان مألوفان في الثورة الديمقراطية: الحِرفي الإنكليزي (وصانع أعمدة السفن سابقاً) توم باين الذي أوشك كراسه Common Sense الفطرة السليمة أن يدفع أمريكا إلى صراع صريح لنيل الاستقلال، وماكسميليان روبسبيير، المحامي الملهم الفذ من آرّاس الذي صار رأس الإرهاب لدى اليعاقبة. أما الثالث فكان أدعى إلى الدهشة من هذين: أسقف ايمولا في وسط إيطالية، وهو الكاردينال برنابا كيارامونتي، في خطبته في عيد الميلاد عام 1797، قبل سنتين وحسب من ارتقاء بيوس السابع الكرسي الرسولي. وكانت خطبة الأسقف أبعد ما تكون عن الدعوة إلى حمل السلاح. بل إن ما شددت عليه، في المحصلة، كان تاريخياً نسخة مبكرة نوعاً ما من الديمقراطية المسيحية. فكانت الديمقراطية «بيننا» لا تتناقض بأي حال والإنجيل. فهذه الديمقراطية تشترط التحلي بكافة الفضائل السامية التي ليس هناك من يعلمها سوى مدرسة المسيح: «الفضائل الأخلاقية، التي ليست إلا حب النظام، سوف تجعل منا ديمقراطيين، وأنصاراً للديمقراطية بالمعنى الحق للكلمة».

ولسوف تحفظ هذه الديمقراطية «المساواة بمعناها الصحيح، المساواة أمام القانون مع الاعتراف الحق بالفوارق الملحوظة بين الوظائف التي ينهض بها مختلف الأفراد في مجتمع ما. وهدفها الجمع بين القلوب في رابطة طيبة من الإخوة. فليس للكاثوليكي المؤمن أن يخشى نشوء تعارض بين الديمقراطية وواجبات أبناء المجتمع الدينية: «نعم أيها الإخوة كونوا مسيحيين صالحين ولسوف تكونون عندئذٍ أفضل الديمقراطيين»[138].

كان موقف باين الذي انتشر على نطاق واسع، ويتجلى في القسم الثاني من دفاعه عن أهداف الديمقراطية، أقوى حجة في وجه نقد ادمند بيرك، في كتابه الموسوم حقوق الإنسان The Rights of Man الذي صور فيه باين مآل الثورة على أنها انتصار ليس من أجل الديمقراطية، وإنما هي انتصار «لنظام التمثيل» البرلماني. وكان ذلك النظام قد حافظ على «الديمقراطية باعتبارها الأساس» ورفض النظامين الملكي والأرستقراطي.

كانت الديمقراطية البسيطة مجتمعاً يحكم نفسه دون مساعدة من الوسائل الثانوية. وبتطعيم الديمقراطية يتحقق لنا نظام حكم قادر على الجمع بين المصالح كافة وتوحيدها على اختلافها في كل الأراضي ولكل السكان؛ وفي ذلك فوائد أيضاً تفوق ما يوفره الحكم الوراثي، بقدر ما تتفوق جمهورية الآداب على الأدب المتوارث.

كانت حكومة أمريكا الجديدة بالنسبة لباين تبدو على أنها «تمثيل للشعب يضاف إلى الديمقراطية». وقد وحَّد هذا الابتكار الجديد بين الفوائد التي تتجسد في مجرد ديمقراطية؛ سوى أنها تجنبت الوقوع في معظم مثالبها الشهيرة، إن لم يكن كلها. «ما كان متحققاً بصورة مصغرة

في أثينا سيكون ضخماً في أمريكا. فالأولى أعجوبة العالم القديم، والأخرى التي تغدو الآن محط الإعجاب، نموذج الحاضر». إنه الشكل الأبسط والأوضح للفهم والأكثر جاذبية للحكم، إذ يتلافى التعرض غير المحدود لأخطار الجهل والاضطراب في كل وريث للعرش، وكل ما يظهر بوضوح أنه لا يلائم الديمقراطية البسيطة. ويمكن تطبيق ذلك مهما يكن حجم المنطقة المعنية وفي أعمق اختلافات المصالح، كما يمكن وضعها موضع التطبيق فوراً. إن فرنسا على اتساع رقعتها وكثرة سكانها ما هي إلا نقطة في اتساع هذا النظام. وذلكم نظام يفضل الديمقراطية البسيطة حتى في المناطق الصغيرة[139].

كان كتاب «حقوق الإنسان» محاولة باين للدفاع عن ثورة فرنسا، وليس ذلك عبر عرض قيمه السياسية الأصلية، شرائع الإنسان، وحسب، وإنما كذلك من خلال السابقة المطمئنة المتجلية في ما عرفته أمريكا من سلام داخلي من حيث هي دولة مستقلة. فقد رأى في نظام التمثيل، كما سبق أن رأى قبله كل من سييه وماديسون، نظاماً فعالاً لتصميم وترتيب نظام من الحكم يكون مسؤولاً مع الزمن أمام المحكومين وملتزماً يطمئن له في خدمة مصالحهم. وقد رفض أن يرى في هذا النظام أي قدر من التنازل في غير محله استجابة للحقائق السياسية أو الاقتصادية أو الجغرافية على حساب الديمقراطية.

تكاد الديمقراطية لا تظهر في عظة أسقف ايمولا كعنصر حامل أثقال في أي محاولة جدية لفهم السياسة. بل حتى في كتابات باين أو خطبه يثير إشارات للشعور بالراحة أكثر منها استنفاراً للاهتمام الفكري. ولكن مع ظهور ماكسيميليان روبسبيير تبدو الديمقراطية لأول مرة في التاريخ

الحديث، أخيراً ليس كمجرد تعبير عارض لميل سياسي وإنما باعتبارها مفهوماً منظماً لرؤى كاملة إلى السياسة. ولقد حان وقت قُدِّر فيه أن يغدو روبسبيير شخصية منفرة حتى لمن جهد لإطلاق الثورة. (طلب سييه من مدبرة منزله في بروكسل بعد أربعين سنة من ذلك التاريخ وهو يعاني من الأنفلونزا ويستذكر في شيخوخته وكيانه المتداعي عام الإرهاب، قولي للسيد روبسبيير إن سأل عني أني خرجت)[140]. وكان روبسبيير قد مضى على موته ثلاثة عقود يومذاك؛ ولكنه كان قد وضع في غضون خمس سنوات قصار من 1789 ـ 1794 بصمته الشخصية على الثورة كلها محدداً أهدافها بسلطة فريدة وصار شخصياً ملازماً لبعض أعظم انجازاتها والكثير من أساليبها السياسية المقيتة الزنيمة.

في القلب من مفهوم روبسبيير عن السياسة يكمن فهم فعال لحقوق الإنسان يقوم على المساواة ويجعله منذ البداية على خلاف حتى مع جمهور الأحرار الواسع الفضفاض (كافة السكان الذكور الذين بلغوا الخامسة والعشرين، سواء من مواليد البلاد أو يحملون جنسيتها وتظهر أسماؤهم في سجلات دافعي الضرائب) وبموجبها جرى انتخاب نواب الشريحة الثالثة إلى مجلس شرائح الأمة[141]. وفي شهر أكتوبر/تشرين الأول 1789، تحول النواب ممثلو الشريحة الثالثة بقرار ذاتي جريء إلى الجمعية الوطنية وأعلنوا بيان حقوق الإنسان والمواطن وانتقلت الجمعية للنظر في التوصيات التي أصدرتها اللجنة الدستورية في شهر سبتمبر/أيلول بشأن الخطوات التي سوف تتخذ مستقبلاً مما نص عليه حق الانتخاب. وكانت اللجنة قد أقامت تمييزاً دقيقاً، بإلحاح شديد إلى حد بعيد من سييه، بين أنموذجين من المواطنين: المواطنون النشطاء الذين يدفعون الضرائب، وهم «المشاركون الحقيقيون الوحيدون في المشروع الاجتماعي الكبير»، والأعضاء

كاملي العضوية في الجمعية، والمواطنون السلبيون (النساء، في تلك الظروف الراهنة على الأقل، والأطفال والأجانب، وأولئك الذين لا يقدمون للدولة مساهمة مالية)[142]. ولكن المواطنين السلبيين يتمتعون بالحماية الشخصية والملكية والحرية. سوى أن للمواطنين الفاعلين وحدهم الحق في المشاركة بدور فعال في انتخاب المسؤولين ذوي المناصب العامة. وقد جعلت مقترحات اللجنة حق الانتخاب يقتصر على السكان الذكور البالغين الراشدين في الخامسة والعشرين من العمر فأعلى، ويتمتعون بهذا الحق بفضل المولد أو الجنسية وتسديدهم ضرائب لا يقل مقدارها عن أجور ثلاثة أيام عمل في المنطقة[143]. وقد تناول أحد المتحدثين أو اثنان في الجمعية ذاتها (الأب غريغوار ودوبون دي نيمور ذو النزعة الفيزيوقراطية) بالنقد هذا القيد، وهوجم في صحيفة كميل ديمولان الانتقادية Les Revolutions de France et de Brabant. لكن كان روبسبيير من شن هجوماً شاملاً عليه في الجمعية. فقال في كلمته التي افتتح بها الجلسة حول هذا الموضوع أن الاقتراح يتعارض تماماً وثلاث مواد منفصلة في حقوق الإنسان.

إن للمواطنين كافة، مهما يكن أمرهم، الحق في التطلع إلى كل درجة من التمثيل النيابي. وما هو دون ذلك مخالف لما نص عليه إعلان الحقوق الذي صدر عنكم وحتم على كل امتياز وتمييز واستثناء أن يخضع له. وقد نص الدستور على أن السيادة كامنة في الشعب، في كل فرد من السكان. لذلك حق لكل فرد أن يقول رأياً في القوانين التي تحكمه وفي الإدارة التي ينتسب إليها. وسوى ذلك لا يصح القول أن الناس سواسية في الحقوق وأن الناس جميعاً مواطنون[144].

ولقد مضى يقول في اليوم الآتي «الإنسان هو تعريفاً مواطن». وما من أحد يملك أن ينتزع منه هذه الحق الذي لا ينفصل عن وجوده هنا على

هذه الأرض[145]. وبعد عامين، رفض في الجولة الأخيرة من النقاش حول الدستور، فكرة المواطنة السلبية عينها، فوصفها بأنها تعبير مخاتل مداور وبربرية تلوث قوانيننا ولغتنا[146].

وفي فبراير/شباط 1794، وقبل شهور قلائل من وفاته وفي ذروة مدة الإرهاب، ربط الرجل هذه الفكرة أخيراً بالديمقراطية ذاتها في تقرير قدمه إلى المؤتمر نيابة عن لجنة الأمن العام حول «مبادئ الأخلاق السياسية التي ينبغي أن توجه المؤتمر الوطني في الإدارة الداخلية للجمهورية». ولقد كانت مطامحه تتسم بالتسامي وعبر عنها بأكثر من قوة لفظية.

«إننا نود بعبارة مختصرة أن نحقق إرادة الطبيعة، وإنجاز مصير الإنسانية، واحترام عهود الفلسفة، وغفران عهد طويل من الإجرام والطغيان». لتكن فرنسا التي ظلت بلد عبيد ردحاً طويلاً من الزمن [البلد] الذي يتضاءل أمامه مجد الشعوب الحرة السابقة كلها، ولتغدو أنموذجاً تتطلع إليه الأمم كافة، والرعب الذي يرتجف أمامه الظالمون والعزاء للمضطهدين ودرة الكون، ولنختم عملنا بدمنا، ولنر على الأقل فجر فرح البشرية»[147].

كان الشكل الوحيد للحكومة التي يمكن لها أن تحقق هذه المهام الضخمة ديمقراطي أم جمهوري: هاتان كلمتان مترادفتان، بالرغم من الإسفاف والفحش في استخدام اللغة، لأن الأرستقراطية ليست جمهورية بأكثر مما هي الملكية كذلك. والديمقراطية ليست وصفاً يقوم فيه الشعب، المستمر في الاجتماع، بتنظيم الشؤون العامة كافة، وأقل من ذلك هي دولة يقرر فيها مئات آلاف كسور الشعب بإجراءات مشرذمة، متسرعة،

متناقضة مصير مجتمع برمته. ومثل هذا الحكم لم يوجد قط، ولو وُجِد على الإطلاق، ما كان بوسعه إلا أن يعود بالشعب إلى حكم الطغيان.

إن الديمقراطية حالة يقوم فيها الشعب السيد بتأدية ما في وسعه، ترشده قوانين هي من وضعه، وبوساطة مندوبين يؤدون ما كان الشعب قد قصّر عنه.

ولذلك وجب عليكم أن تتشدوا في مبدأ الحكم الديمقراطي القوانين التي تحكم مسلككم السياسي.

لنؤسس بلداً ديمقراطياً وندعم هذه الديمقراطية في ما بيننا، ولنبلغ حكماً هادئاً من القوانين الدستورية، علينا أن ننهي حرب الحرية على الطغيان ونمضي سعداء عبر عواصف الثورة.

وهاكم هدف النظام الثوري

تعد الفضيلة المبدأ الأساسي في الحكم الديمقراطي أو الشعبي، أو الملجأ اللازم الذي يغذيه ويحمله على الحركة، أي الفضيلة الشعبية التي كان لها فعل المعجزة في بلاد الإغريق وروما، ولسوف تأتي بلا ريب بمعجزات أشد عجباً في فرنسا الجمهورية ـ عنيت حب البلد وقوانينه.

ولما كانت المساواة جوهر الجمهورية أو الديمقراطية فإن حب البلاد يشمل بالضرورة حب المساواة[148]. ولذلك فإنها تفترض امتلاك الفضائل كلها أو تأتي بها؛ [ملحوظة: هاتان إمكانيتان تنطويان على آثار عملية مختلفة عن بعضها كل الاختلاف] طالما أنها جميعها مجرد تعبيرات عن قوة الروح التي تتيح للشخص إيثار المصلحة العامة على كل المصالح الخاصة.

ليست الفضيلة روح الديمقراطية وحسب، بل إنها لا يمكن أن توجد إلا في صميم هذا الشكل من الحكم. ففي بلد تحكمه الملكية يكون الملك وحده القادر على حب البلد حقاً، وبالآتي فإنه ليس بحاجة للفضيلة، طالما أنه حقاً يملك وطناً أو هو الحاكم، على الأقل من حيث الواقع. إنه بالنتيجة يحتل مكان الشعب، وهكذا يحل محله. ولكي يكون للمرء وطن عليه أن يكون مواطناً وله نصيب في سيادته. ذلك أنه في بلد ديمقراطي وحسب تكون الدولة حقاً وطناً لكل من يشكلون البلد، وتستطيع أن تعتمد على ما لديها من مدافعين معنيين بقضية الوطن بوصفهم مواطنين فيه. ذلكم ما يجعل الشعوب الحرة أفضل من سواها[149].

كان الفرنسيون أول شعب أقام ديمقراطية حقة فجعل الناس جميعاً سواسية ومواطنين يتمتعون بكامل حقوق المواطنة. ذلكم هو السبب الحقيقي الذي يجعل الطغاة جميعاً الذين ائتلفوا ضد الجمهورية يندحرون في النهاية.

«إن فضيلة الجمهورية ضرورة للحكم كما هي ضرورة للشعب عموماً. أمّا إذا افتقر إليها الحكم فإن هناك الشعب بعد ليلجأ إليه من يلجأ للتقويم. إما إذا فسد الشعب فإن الحرية عندئذ تضيع حقاً. وإنه لأمر يثلج الفؤاد أن الشعب بطبيعته صاحب فضيلة[150]».

يعتمد الحكم الشعبي في زمن السلم على الفضيلة. أما في الثورة فعليه أن «يعتمد على الفضيلة والإرهاب في آن واحد: دون الفضيلة يكون الإرهاب مميتاً، ودون الإرهاب تغدو الفضيلة عقيمة»[151].

فالإرهاب مجرد عدالة آنية قاسية لا مرونة فيها. ومن هنا كانت هي ذاتها انبعاثاً للعدالة وأقل من ذلك مبدأ معيناً وهو نتيجة لمبدأ الديمقراطية العام مطبَّقاً على الحاجة الأكثر إلحاحاً على البلد»[152].

كانت الحكومة الثورية (روبسبيير وصحبه) «طغيان الحرية ضد الإرهاب»: حرب مقيتة لا تقبل التجزئة[153]، ولا بد أن يزيد أي تهاون أو تراجع من قوة أعداء الجمهورية ويؤدي إلى انقسام أصدقائها وإضعافهم[154].

وكان العلاج الوحيد في الصراع الرهيب كالكابوس والدواءُ الشافي لكل العلل الجمهورية، أي الفضيلة.

ثمة سببان من الإفراط لتلاشي الديمقراطية: أرستقراطية أولئك الذين يحكمون، أو ازدراء الشعب للسلطات التي ضربت أسافينها في الحكم، وهو احتقار تنشره كل فئة أو فرد سعياً إلى السلطة الشعبية، وتلغي هذه الجماعة أو الشخص الشعب أو سلطة رجل فرد بفعل الفوضى الناجمة عن ذلك[155].

في هذا الخطاب العظيم والرهيب تظهر الثورة جلية واضحة بأن عملت في نفسها تمزيقاً وباتت شذراً مذراً. وكانت بضعة شهور فحسب قبل أن تكمل الثورة مهمة التدمير الذاتي، حين خطت هذا المصطلح العتيق الذي عملت فيه المعارك جراحها، ولكنه ظل لعهد طويل تعريفاً مدرسياً أيضاً، أثراً لا يمحى على رايتها تسلمها دونما اعتذار إلى إخوة بشر آخرين في أرجاء العالم لتبلغ المستقبل البعيد. وكان روبسبيير السباق على الجميع الذي عاد بالديمقراطية إلى الحياة كنقطة تستقطب الولاء السياسي: ولم تعد الديمقراطية عندئذٍ مجرد شكل من أشكال الحكم مراوغ أو هو بجلاء غير ممكن التحقق، إنما راية متوهجة وربما تكون على المدى البعيد علماً يستقطب ومصدراً للسلطة.